«سند المواطن».. أداة حكومية جديدة لتحفيز الادخار الفردي وتنويع التمويل

www.alamalmal.net

تصفح الموقع

ندعم قرارك

عالم المال

• الإصدار الثانى • السنة الحادية والعشرون • العدد: 880 • الأحد 1 مارس 2026 م

8 صفحات
5 جنيهات

itida
هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات

بعد إقرار المراجعتين الخامسة والسادسة..

2.3 مليار دولار من صندوق النقد الدولي تمنح مصر دفعة قوية لسداد الالتزامات الخارجية

وصلت إلى **41.5** مليار دولار..

رئيس المجلس التصديري للصناعات الهندسية لـ«عالم المال»:

صادرات القطاع بلغت 6.4 مليار دولار في 2025 ونستهدف 13 مليارًا بحلول 2030

صناعة وطاقة ص07

الدكتور وليد يحيى
مدير معهد بحوث القطن:

المساحات المزروعة تراجعت إلى 195 ألف فدان بسبب تحديات تسويقية وعالمية

استشار زراعي ص08

تحويلات المصريين بالخارج تعيد تشكيل خريطة موارد النقد الأجنبي

التحول الرقمي يوجه تيارات السيولة داخل البورصة ويقود طفرة التداول الإلكتروني

المؤشر ص03

إلغاء الرسوم الصينية عن 53 دولة إفريقية يوفر فرص تصديرية لمصر بقيمة 17 مليار دولار

صناعة وطاقة ص07

رئيس شعبة الزيوت:

الإنتاج المحلي لا يتجاوز 5 % ونسعى لرفع الاكتفاء الذاتي إلى 15 %

شعبة الحلويات تحذر: عودة تصدير السكر يرفع أسعار الحلويات في رمضان 20 %

محمد محروس مؤسس منصة
قراءة لذكاء الأسواق:

72 % من تمويلات المنطقة ديون والسوق المصرية تحقق نموا 500 %

رئيس شعبة القصابين لـ«عالم المال»:

أسعار اللحوم مستقرة في رمضان والإنتاج المحلي يغطي نصف الطلب

هل يؤثر التذبذب قصير الأجل على الاتجاه الصاعد للبورصة في رمضان؟

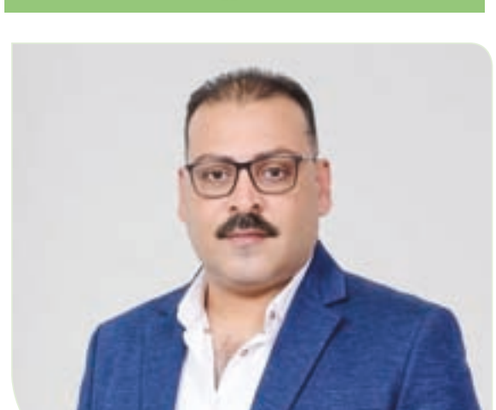

رئيس نقابة بدالي التموين:

غرفة عمليات لمتابعة صرف السلع التموينية والمنحة خلال رمضان والعيد

جريدة عالم المال
أسبوعية - اقتصادية - شاملة
تصدر عن مؤسسة «عالم المال» للصحافة والطباعة والنشر «ش.م.م»

رئيس مجلس الإدارة والتحرير
أيسر الحامدى

رئيس التحرير
أشرف الحامدى

مشرف عام التحرير
محمد النجار

مساعد رئيس التحرير للمحتوى الرقمى
د.أحمد عبدالفتاح

رئيس التحرير التنفيذى
أرشد الحامدى

مدير التحرير
أسماء عبدالبارى - هبة عبدالستار
رشا يوسف - جمال الهوارى
على رضوان - شيرين نوار

هيئة التحرير
إيمان خيري - عبدالمجيد عبدالله
منار مختار - فريدة صلاح الدين
مى أبو المجد - أحمد رضوان
هبه محسن - آيه جمال
محمد سلامة - زياد الحامدى

تصوير: كامل أمين الشعراوي
إسلام أشرف

بوابة عالم المال الإخبارية
مدير تحرير
مى رفاعى

إشراف
مهند الحامدى

إشراف الصفحات المتخصصة
عبلة السيد

الديسك المركزى
غادة نعيم - أحمد عبدالعزيز

تصحيح لغوي:
شيماء عبد الرحيم

الإخراج الفنى
هيثم السيد
يحيي مجدي

التجهيزات الفنية
أحمد سيد

الإدارة والتحرير
١ ميدان موسى جلال - المهندسين
ت: ٣٣٠٥٤٢١١ - ٣٣٣٧١٨١٤
٣٣٣٥٤٦٦٢ - ٣٣٣٥٤٤٢٣
٣٣٣٧٣٨٥٥
فاكس: ٣٣٣٥٤٦٦١

أرقام الاشتراكات
فاكس: ٣٥٧٨٢٧٠٦
ت: ٣٥٨٠٦٤١٨ - ٣٥٨٠٦٤١٩
٣٥٨٠٦٤٢٠
التوزيع والاشتراكات

مؤسسة
أخبار اليوم

سجل الوفاء
ممدوح الراوى
دبابس فخري همام

«القومي للاتصالات» يمنح مرسيدس بنز إيجيبت للتجارة تراخيص جديدة لتقديم خدمات إنترنت الأشياء بمصر

وقَّع الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات على منح تراخيص جديدة لتقديم خدمات «إنترنت الأشياء» للسيارات في مصر إلى شركة مرسيدس-بنز إيجيبت للتجارة، ويأتي التوقيع في إطار استراتيجية «مصر الرقمية» التي تهدف إلى توطين أحدث التقنيات العالمية وتقديم خدمات أكثر تطورًا وأمانًا للمستخدم المصري، واستكمالًا لرؤية الجهاز في فتح آفاق جديدة للاستثمار في مجال استخدام خدمات «إنترنت الأشياء».

وقَّع كلٌ من المهندس محمد شمروخ، الرئيس التنفيذي للجهاز القومي لتنظيم الاتصالات، وستيفاني فولز، الرئيس والمدير التنفيذي لشركة مرسيدس-بنز إيجيبت للتجارة، وذلك بحضور عدد من قيادات الجهاز وممثلي الشركة.

وعلى هامش التوقيع، صرّح المهندس محمد شمروخ، الرئيس التنفيذي للجهاز القومي لتنظيم الاتصالات، بأن التوقيع على منح التراخيص الجديدة لشركة مرسيدس-بنز إيجيبت للتجارة يُعد خطوة مهمة لدعم التحول الرقمي وتعزيز منظومة المركبات الذكية في السوق المصرية، بما يتماشى مع مستهدفات استراتيجية مصر الرقمية. كما أوضح أن إتاحة خدمات إنترنت الأشياء للسيارات ستُسهم في رفع مستويات الأمان والسلامة على الطرق، وتحسين تجربة المستخدم، فضلًا عن دعم كفاءة إدارة المركبات وتشغيلها.

وأكد المهندس شمروخ حرص الجهاز على وضع أطر تنظيمية واضحة تضمن التشغيل الآمن لهذه الخدمات، مع الالتزام الكامل بمعايير حماية البيانات والخصوصية، مشيرًا إلى أن منح التراخيص يتم وفق ضوابط فنية وتنظيمية دقيقة تضمن جودة الخدمة واستدامتها. وأضاف أن الجهاز مستمر في فتح المجال أمام مزيد من الشركات والعلامات التجارية العالمية للاستفادة من البنية الأساسية الرقمية المتطورة في مصر، بما يعزز تنافسية السوق ويواكب التطورات العالمية في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

ويُمكّن «إنترنت الأشياء» للسيارات السائق من الاستفادة من أنظمة الملاحة والتتبع ووسائل الاستغاثة في حالات الطوارئ بشكل آمن ومنظم، مع ضمان حماية بيانات المستخدمين وخصوصيتهم. كما سبق أن أتاح الجهاز لسبع علامات تجارية عالمية متخصصة في تصنيع المركبات الذكية تشغيل خدمات «إنترنت الأشياء» للسيارات في مصر.

لتطوير وتحسين جودة خدمات المحمول

وزير الاتصالات يشهد توقيع عدد من الاتفاقيات التجارية بين المصرية للاتصالات و«إي آند مصر» و«القومي للاتصالات»

شهد المهندس رأفت هندي، وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، مراسم توقيع عدد من الاتفاقيات التجارية بين الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات، والشركة المصرية للاتصالات، وشركة إي آند مصر، وتسهم هذه الاتفاقيات في ضخ مزيد من الاستثمارات الوطنية والدولية، وتطوير وتحسين جودة خدمات التليفون المحمول المقدمة للمواطنين، لمواكبة التطور التكنولوجي المستمر في مجال تكنولوجيا التليفون المحمول بجمهورية مصر العربية.

وقّع الاتفاقيات المهندس محمد شمروخ، الرئيس التنفيذي للجهاز القومي لتنظيم الاتصالات، والمهندس تامر المهدي، العضو المنتدب والرئيس التنفيذي للشركة المصرية للاتصالات، والمهندس حازم متولي، الرئيس التنفيذي لشركة إي آند مصر.

وأكد المهندس رأفت هندي، وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، أن توقيع هذه الاتفاقيات يأتي تأكيدًا على جهود وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في دعم توجهات الدولة لحل وتسوية جميع المشكلات والمعوقات التي تواجه المستثمرين في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، باعتباره أحد أهم القطاعات المنتجة وقاطرةً من قاطرات التنمية الاقتصادية وركيزة أساسية في بناء مصر الرقمية. مضيفًا أن هذه الخطوة تأتي ضمن توجهات الوزارة الرامية إلى فتح آفاق جديدة للتعاون بين الشركات العاملة في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، بما يسهم في دفع جهود تطوير خدمات الاتصالات المقدمة للمواطنين.

وأشاد بجهود الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات للوصول إلى هذه الاتفاقيات، مثمنًا ما أبدته الشركتان من تعاون ومرونة أسهما في التوصل إليها.

جدير بالذكر أن هذه الاتفاقيات تأتي في إطار حرص وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والجهاز القومي لتنظيم الاتصالات على استمرار التعاون البنّاء بين الشركات العاملة في قطاع الاتصالات، بما له من أثر إيجابي في تشجيع الاستثمار في هذا القطاع الحيوي.

أداء مالي وتشغيلي استثنائي

22.6 مليار جنيه أرباح المصرية للاتصالات في 2025 بنسبة نمو 123 %

أعلنت الشركة المصرية للاتصالات اليوم نتائج أعمالها عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥، وذلك طبقًا للقوائم المالية المجمعة المعدة وفقًا لمعايير المحاسبة المصرية.

وجاءت أهم المؤشرات كالتالي:

حققت الإيرادات المجمعة نموًا قدره ٣١٪ ليسجل مبلغ ١٠٦,٧ مليار جنيه مصري، مدعومًا بالنمو المتميز على مستوى جميع القطاعات الرئيسية، حيث تتصدر الزيادة الكبيرة في إيرادات خدمات البيانات هذا النمو بنسبة بلغت ٤٦٪ مقارنة بالعام السابق، بما يمثل ٥٩٪ من إجمالي النمو في الإيرادات، متبوعة بالزيادة البالغة ٣٠٪ في إيرادات المكالمات الدولية الواردة مقارنة بالعام السابق، والنمو البالغ ٣١٪ في إيرادات مشروعات الكوابل البحرية مقارنة بالعام السابق، وكذلك الزيادة البالغة ١١٪ في إيرادات خدمات البنية التحتية المقدمة للمشغلين مقارنة بالعام السابق.

أظهرت الشركة نموًا في قاعدة عملائها على مستوى جميع الخدمات المقدمة، حيث زاد عدد مشتركي الهاتف المحمول والإنترنت الثابت والصوت الثابت بنسبة ١٠٪ و٨٪ و٧٪ على الترتيب مقارنة بنفس الفترة من العام السابق.

حقق الربح قبل الفوائد والضرائب والإهلاك والاستهلاك نموًا بنسبة ٤٦٪ مقارنة بالعام السابق ليصل إلى مبلغ ٤٧,٥ مليار جنيه مصري، محققًا هامش ربح قدره ٤٥٪.

حقق صافي الربح بعد الضرائب نموًا بأكثر من الضعف محققًا مبلغ ٢٢,٦ مليار جنيه مصري بنسبة نمو قدرها ١٢٣٪ مقارنة بالعام السابق، ليسجل هامش ربح قدره ٢١٪، مدفوعًا بالأداء التشغيلي المتميز والزيادة البالغة ٧١٪ في إيرادات الاستثمار في فودافون مصر، متجاوزًا أثر الزيادة في معدلات الفائدة البالغة ١٨٪ ومصروفات الإهلاك والاستهلاك البالغة ١٦٪.

بلغت النفقات الرأسمالية للأصول في الخدمة ٢٠,٤ مليار جنيه مصري بنسبة ١٩٪ من إجمالي الإيرادات، بينما بلغت النفقات الرأسمالية النقدية ٢٩,٦ مليار جنيه مصري بنسبة ٢٨٪ من إجمالي الإيرادات.

شهدت نسبة صافي الدين إلى الربح قبل الفوائد والضرائب والإهلاك والاستهلاك على أساس سنوي تحسنًا ملحوظًا لتصل إلى ١,٣ مرة مقارنة بـ٢,٢ مرة في العام السابق، مما يعكس النمو القوي في الأرباح قبل الفوائد والضرائب والإهلاك والاستهلاك وحسن إدارة الموارد وزيادة المرونة المالية.

حققت التدفقات النقدية الحرة تحولًا إيجابيًا محققة مبلغ ٢١,١ مليار جنيه مصري مقارنة بسالب ١,٦ مليار جنيه مصري في عام ٢٠٢٤، بما يعكس قوة توليد التدفقات النقدية وتحسنًا في كفاءة رأس المال العامل إلى النفقات الرأسمالية.

وقد علق المهندس تامر المهدي، العضو المنتدب والرئيس التنفيذي للشركة المصرية للاتصالات، على نتائج أعمال العام قائلًا:

«أظهرت نتائج عام ٢٠٢٥ قدرتنا على تحقيق أهدافنا اعتمادًا على ما نملكه من نقاط قوة، فقد حققنا نموًا فاق التوقعات، بما يؤكد قوة استراتيجيتنا وانضباط آليات تنفيذها، ويعكس قدرتنا على مواصلة تحقيق قيمة مستدامة.

لقد حققت الإيرادات نموًا قدره ٣١٪ مقارنة بالعام السابق لتصل إلى ١٠٦,٧ مليار جنيه مصري، كما وصل الربح قبل الفوائد والضرائب والإهلاك والاستهلاك إلى ٤٧,٥ مليار جنيه مصري بهامش يقدر بنسبة ٤٥٪. ويعكس هذا الأداء كفاءة تنفيذ استراتيجيات التسعير المطبقة وقوة الطلب على خدمات الربط والخدمات الرقمية، ويؤكد أيضًا فاعلية برامج ترشيد النفقات التي ساهمت في تحقيق هوامش ربح قوية.

وعلى الصعيد التشغيلي، نجحنا في زيادة قاعدة العملاء عبر جميع الخدمات المقدمة، حيث ارتفع عدد مشتركي الهاتف المحمول والإنترنت الثابت والصوت الثابت بنسبة ١٠٪ و٨٪ و٧٪ على الترتيب، مدعومًا بالتطوير المستمر لجودة الشبكات وتبني نهج تجاري يضع العميل في صدارة الاهتمام. ويظل الطلب المتزايد على خدمات البيانات هو المحرك الأساسي للنمو، والذي يعكس تزايد معدلات الاستهلاك ويعزز الأهمية الاستراتيجية للاستثمار في شبكتنا ودوره في تعزيز عملية التحول الرقمي في مصر.

لقد واصلنا دورنا في تعزيز مكانة مصر كمركز إقليمي للاتصالات، حيث حققت أعمال الجملة نموًا كبيرًا هذا العام، مدفوعًا بشكل رئيسي بالنمو في إيرادات المكالمات الدولية الواردة، وإيرادات مشروعات الكوابل البحرية، وخدمات البنية التحتية للمشغلين، حيث ساهمت بنسبة ١٢٪ و٦٪ و٤٪ من إجمالي النمو في الإيرادات على الترتيب.

وارتفع صافي الربح بأكثر من الضعف ليصل إلى ٢٢,٦ مليار جنيه مصري بنسبة نمو قدرها ١٢٣٪ مقارنة بالعام السابق، بهامش ٢١٪، مدفوعًا بشكل رئيسي بالأداء التشغيلي المتميز والزيادة البالغة ٧١٪ في إيرادات الاستثمار في فودافون مصر.

وقد نجحنا في تعزيز السيولة في التدفقات النقدية، حيث انخفض الإنفاق الاستثماري بما في ذلك رسوم التراخيص ليسجل مبلغ ٢٩,٦ مليار جنيه مصري بما يمثل ٢٨٪ من الإيرادات مقارنة بمبلغ ٣٥ مليار جنيه مصري عام ٢٠٢٤، إلى جانب التحول الكبير في التدفقات النقدية الحرة لتسجل مبلغ ٢١,١ مليار جنيه مصري مقارنة بسالب ١,٦ مليار جنيه مصري عام ٢٠٢٤، نتيجة كفاءة إدارة الموارد المالية.

نتطلع إلى دخول عام ٢٠٢٦ مستندين إلى أسس قوية وداعمة، حيث من المتوقع أن يواصل الاقتصاد المصري تحسنه، مع توقعات بنمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٥,١٪ خلال العام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٦ وفقًا للبنك المركزي المصري، مدعومًا بالإصلاحات الهيكلية وزيادة الاستثمارات والنمو المستمر والمستدام في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

ستدعم خريطة اتفاقية الترددات الجديدة ٢٠٢٦-٢٠٣٠ إطلاق خدمات الجيل الخامس وتعزز خطط التوسع طويلة الأجل في سعات شبكاتنا، ويزيد ذلك من قدرتنا على تحقيق أهدافنا. ومع بداية عام ٢٠٢٦ تتمثل أولوياتنا بوضوح في التركيز على كفاءة إدارة الموارد المالية بما يحقق الاستخدام الأمثل لها، والاستمرار في تعزيز رضا عملائنا عبر جميع خدماتنا المتكاملة.

وتبقى الاستدامة محورًا أساسيًا في استراتيجيتنا الاستثمارية والتشغيلية، وسنواصل هذا العام تبني مبادرات نوعية تركز على تحديث الشبكات وترسيخ الممارسات التشغيلية المسؤولة، بما يحقق نموًا متوازنًا يدعم المرونة طويلة الأجل ويعزز خلق قيمة مستدامة لمساهمينا وعملائنا على حد سواء.

وانعكاسًا لثقتنا في الأداء المالي المتميز للشركة، والتزامنا الدائم بتعظيم ثروة مساهمينا، اقترح مجلس إدارة الشركة صرف توزيعات أرباح قدرها جنيه ونصف الجنيه للسهم عن العام المالي ٢٠٢٥، على أن يتم العرض على الجمعية العامة العادية للاعتماد».

فودافون مصر وEngineerex تطلقان قمة «How We Tech» لاستعراض كيفية تطبيق التكنولوجيا داخل الشركات

انطلقت قمة How We Tech ، أول قمة إقليمية ريادية للتكنولوجيا في المنطقة، لتسلط الضوء على كيفية إدارة الشركات والمؤسسات أعمالها اعتمادا على التكنولوجيا كمحرك أساسي لها.

وعقدت القمة في ٥ District، بالقاهرة، تحت رعاية فودافون مصر وبقيادة مشتركة مع Engineerex ، وجمعت، بدعوات حصرية، نخبة من كبار المسؤولين التنفيذيين في مجالي التكنولوجيا والأعمال في مصر، لإجراء مناقشات مفتوحة وعلى مستوى قيادي، حول الدور المحوري للتكنولوجيا في صميم المؤسسات الحديثة.

وتحت شعار "التكنولوجيا بال قيود: قصص لم يكن من المفترض أن تروى"، ابتعدت قمة HWT بشكل متعمد عن النماذج التقليدية للمؤتمرات.ُ وركز برنامج القمة على الخبرات التشغيلية الواقعية بدلا من السرديات المنمقة، مقدّما حوارات تنفيذية وعروضا عملية. تناولت كيفية دمج المؤسسات الرائدة للتكنولوجيا كمحرك أساسي للأعمال -وليس كوظيفة داعمة. كما أتاح الطابع المغلق للقمة مساحة لحوارات صريحة نادرًا ما نشهدها في المنتديات التكنولوجية العامة.

وتعكس الشراكة بين فودافون مصر وEngineerex التزامهما المشترك بدعم قيادات التكنولوجيا في مختلف القطاعات، مع تسليط الضوء على الدور المتنامي لقادة التحول الرقمي والبنية التحتية في تمكين التحولات واسعة النطاق.

وافتتحت القمة بكلمة ألقتها نجلاء قناوي، نائب رئيس شركة فودافون مصر لقطاع الموارد البشرية ، حيث وضعت إطارًا للنقاش ركز على القيادة، والكوادر البشرية، والعامل الانساني في مسيرة التحول الرقمي. تالها عرض رئيسي قدّمه كاتالين بوليجا، نائب رئيس شركة فودافون مصر لقطاع التكنولوجيا، استعرض خلاله رحلة التحول في فودافون، موضحا كيفية دمج تقنيات الذكاء الاصطناعي وإنترنت الاشياء عبر بنيتها التحتية، بما أسهم في تحويل الشركة من مشغل اتصالات تقليدي لمؤسسة تقودها التكنولوجيا.

«القعدة دي نقصاك وهتكمل دايمًا معاك».. أورنج مصر تجمع عمرو دياب وأولاده لأول مرة في رمضان

أعلنت أورنج مصر إطلاق حملتها الإعلانية الجديدة لشهر رمضان ٢٠٢٦، في عمل فني استثنائي يجمعها بالهضبة عمرو دياب، تحت شعار «القعدة دي نقصاك.. وهتكمل دايمًا معاك»، ليحمل رسالة إنسانية مؤثرة تدعو إلى إعادة التواصل ولمّ الشمل وتعزيز الروابط بين الأحباء أينما كانوا.

وتأتي الحملة هذا العام في صورة أغنية رمضانية مؤثرة تعكس مشاعر الحنين والدفء الأسري، وتؤكد أن التجمعات لا تكتمل إلا بوجود من نحب.

ويظهر عمرو دياب للمرة الأولى في إعلان رمضاني برفقة أبنائه الأربعة: نور، عبد الله، كنزي، وجنا، في ظهور عائلي يحمل طابعًا صادقًا وإنسانيًا يعزز رسالة الحملة.

وترتكز الحملة على فكرة أن اللحظات الأجمل في رمضان هي تلك التي تجمعنا بمن نحب، وأن القرب لا يُقاس بالمسافات بل بالمشاعر والاهتمام. وتعكس الرسالة هوية علامة أورنج التي تقوم على القرب من قلوب الناس، وتعزيز التواصل الحقيقي الذي يجعل كل لقاء أكثر اكتمالا.

ويُعد هذا الظهور الاول لعمرو دياب مع أولاده في إعلان أورنج مصر في رمضان ليأتي بروح مختلفة؛ بروح بسيطة، قريبة من الناس، تحمل دفء العائلة ومعاني المشاركة الصادقة.شركة نوكيا أيضا.

محققا 600 مليون مشاهدة عبر المنصات الرقمية

إعلان إي آند مصر في رمضان 2026 يتحول إلى ظاهرة جماهيرية

لم يكن إعلان «إي آند مصر» في رمضان ٢٠٢٦ مجرد حملة رمضانية ناجحة، بل تحوّل إلى ظاهرة جماهيرية واسعة، بعدما تخطى ٦٠٠ مليون مشاهدة عبر مختلف منصات التواصل الاجتماعي، من فيسبوك وإنستجرام وتيك توك إلى يوتيوب، في واحدة من أكبر حالات الانتشار الرقمي هذا الموسم.

وجاء هذا الرقم ليعكس حجم التفاعل الكبير الذي حققته الحملة، حيث تصدرت مشاهد الإعلان قوائم التداول، وتحوّلت مقاطعه إلى محتوى متداول أعاد الجمهور نشره ومشاركته بكثافة، ما عزز من حضوره وتأثيره خارج الإطار الإعلاني التقليدي، ورسّخ مكانته كأحد أبرز إعلانات رمضان هذا العام.

كما شكّل الظهور الخاص للنجمة الكبيرة نيللي واحدة من أبرز لحظات الإعلان التي لاقت صدى واسعًا، حيث أعاد حضورها إلى الأذهان ذكريات الفوازير الرمضانية وأجواء البهجة التي ارتبطت بها أجيال كاملة، ما أضفى على العمل بُعدًا وجدانيًا أعاد إحياء روح الزمن الجميل داخل إطار معاصر، وعزز من ارتباط الجمهور بالإعلان على المستوى العاطفي.

العمل الذي حمل شعار «الفرحة اللي بجد إنك تفرح حد» لم يكتف بتقديم رسالة إنسانية، بل نجح في خلق حالة وجدانية حقيقية على السوشيال ميديا، خصوصًا مع ديو «من قلبي» الذي جمع بين تامر حسني و«سانت ليفانت» (Saint Levant)، في تعاون عابر للأجيال والثقافات، جمع بين الطابع الشرقي الكلاسيكي وإيقاعات عصرية بروح عالمية.

وشهد الإعلان تفاعلا واسعًا مع عدد من مشاهده المؤثرة، أبرزها لحظة مفاجأة لاعبي النادي الأهلي لـ«عم حارث»، والتي تحولت إلى أحد أكثر المقاطع تداولا خلال الأيام الأولى من رمضان، إلى جانب المشاهد العائلية التي أظهرت قيمة السند والدعم الحقيقي، سواء من خلال ظهور عائلة تامر حسني ووالدته، أو والد سانت ليفانت.

الأعلى في مستويات الذكاء الاصطناعي..

سامسونج تكشف عن سلسلة أجهزة «Galaxy S26»

أعلنت شركة سامسونج للإلكترونيات اليوم إطلاق سلسلة أجهزة Galaxy S٢٦، المزودة بأحدث القدرات التبؤية والتكيفية لتقنيات الذكاء الاصطناعي Galaxy AI، لمساعدة المستخدمين على إنجاز المهام اليومية بكل سهولة. وتتفرد سلسلة Galaxy S٢٦ بقدرتها على تقليص الجهد واختصار الخطوات اللازمة لأداء المهام، بدءًا من إدارة الخطط والبحث عن المعلومات وصولًا إلى تسجيل المحتوى المتميز وتحريره. وتمثل السلسلة الجديدة الجيل الثالث من أجهزة سامسونج المدعومة بالذكاء الاصطناعي، وتضم ثلاثة إصدارات هي Galaxy S٢٦ وGalaxy S٢٦+ وGalaxy S٢٦ Ultra، والتي تمتاز بقدرتها على معالجة المهام المعقدة في أنظمة التشغيل الخلفية، مما يتيح للمستخدمين التركيز على النتائج بدلًا من مراقبة آلية عمل التقنيات المختلفة.

وتم تصميم سلسلة أجهزة Galaxy S٢٦ بتوظيف أحدث ابتكارات سامسونج المتطورة، والتي تتكامل مع بعضها كمنصة عمل موحدة تدمج الأداء الفائق ونظام الكاميرا الأفضل في القطاع وميزة Galaxy AI. ويوفر هذا التكامل بنية أساسية قوية تمنح المستخدمين الثقة للاعتماد على أجهزتهم طوال اليوم، مع الحفاظ على أعلى مستويات الأمان والخصوصية.

واستنادًا إلى عقود من الابتكار في تقنيات شاشات العرض، يقدم جهاز Ultra Galaxy S٢٦ أول شاشة في العالم توفر مزايا خصوصية من نوعها، مما يفتح آفاقًا جديدة في مجال تجارب العرض، ويؤكد التزام سامسونج الراسخ بحماية الخصوصية على مستوى البكسل الواحد. كما تم تزويد الجهاز بشريحة معالجة مخصصة ونظام متطور لإدارة الحرارة، ما يتيح أداءً أسرع وأكثر قوة لقدرات الذكاء الاصطناعي ضمن أنحف إصدار Ultra حتى الآن.

واستنادًا إلى هذه القدرات والمزايا، توفر السلسلة الجديدة أفضل التجارب المتاحة في منظومة جالاكسي على الإطلاق.

تم تصميم سلسلة أجهزة Galaxy S٢٦ لتقديم أداء موثوق على مدار اليوم، حيث تقدم السلسلة الجديدة أحدث المكونات في سلسلة أجهزة Galaxy S على الإطلاق، إلى جانب دعمها بشرائح معالجة مخصصة. وجرى تطويرها لتقديم أداء متقدم للذكاء الاصطناعي مع كفاءة عالية في استهلاك الطاقة وإدارة الحرارة، بما يضمن تنفيذ المهام الصعبة بطريقة سلسة ومستقرة، ما يعزز موثوقية الجهاز وقدرة المستخدمين على الاستفادة من مزاياه بشكل كامل.

وزود جهاز Ultra Galaxy S٢٦ بمعالج Snapdragon ٨ Elite من الجيل الخامس والمصمم خصيصًا لأجهزة جالاكسي، والذي يوفر أداءً رائدًا ضمن فئته، مع تحسينات كبيرة في قدرات وحدة المعالجة المركزية CPU ووحدة معالجة الرسوميات GPU ووحدة المعالجة العصبية NPU لتقديم تجارب استخدام أكثر سرعة وسهولة على مدار اليوم.

وتساعد تقنيات سامسونج المدمجة في المعالج على تحسين التجارب البصرية، حيث تعمل ميزة ProScaler على تحسين دقة عرض الصور ومقاطع الفيديو لتبدو أكثر وضوحًا وغنى بالتفاصيل، من خلال تعزيز حدة النصوص ودقة التفاصيل ونقاء العناصر البصرية.

في الوقت نفسه تمتاز كاميرا Ultra Galaxy S٢٦ بفتحات عدسة أكثر اتساعًا تسمح بوصول كمية أكبر من الضوء إلى المستشعر، ما يوفر صورًا أوضح وتفاصيل أدق في ظروف الإضاءة المنخفضة حتى عند استخدام خاصية التقريب. كما تحافظ ميزة تصوير الفيديو الليلي المحسنة على وضوح المقاطع وحيويتها في المشاهد المعتمة. وتم تحسين قدرات تسجيل الفيديو باستخدام تقنية Super Steady المطورة، التي توفر خيار التثبيت الأفقي لثبات أفضل وإطار متناسق حتى أثناء الحركة السريعة. ويعد Ultra Galaxy S٢٦ أول أجهزة جالاكسي التي تدعم تقنية APV، وهي أداة ترميز احترافية جديدة لضغط البيانات بكفاءة أعلى وتقديم إنتاجية عالية الجودة.

وتسهم السلسلة في تبسيط المهام البصرية المتكررة عبر أدوات مدعومة بالذكاء الاصطناعي، مثل ميزة المسح الضوئي للمستندات التي تزيل التشوهات والعناصر المشتتة لتقديم نتائج واضحة فورًا، مع إمكانية دمج عدة صور تلقائيًا في ملف PDF واحد.

وتم تصميم سلسلة Galaxy S٢٦ لتبسيط المهام اليومية المتكررة، حيث تسهم Galaxy AI في تقليل عدد الخطوات بين الفكرة والتنفيذ، وتعمل بشكل استباقي في الخلفية لتقديم الدعم المناسب في الوقت المناسب.

وتدمج السلسلة النسخة المحدثة من Bixby كوكيل محادثة مدعوم بالذكاء الاصطناعي، مع تحسينات تتيح التنقل بين المزايا وضبط الإعدادات باستخدام اللغة الطبيعية دون الحاجة إلى أوامر محددة.

ويقدم Ultra Galaxy S٢٦ مفهومًا جديدًا للخصوصية على مستوى البكسل عبر ميزة Privacy Display المدمجة، التي تتحكم في انتشار الضوء للحفاظ على وضوح المحتوى للمستخدم مع تقليل زاوية الرؤية الجانبية، دون التأثير على جودة العرض عند إيقافها.

وتوفر السلسلة حماية برمجية أكثر ذكاءً، حيث تحدد ميزة Call Screening المتصلين المجهولين وتلخص سبب المكالمة، بينما تستخدم ميزة Privacy Alerts تقنيات تعلم الآلة لتنبيه المستخدمين عند محاولة تطبيقات الوصول إلى بيانات حساسة دون مبرر، مما يعزز الشفافية والتحكم في الخصوصية.

عبر إطلاق تجربة مبسطة من خلال تطبيق EFG Hermes ONE

إي إف چي هيرميس تتيح صناديقها الاستثمارية الرائدة للمستثمرين الأفراد

أعلنت شركة إي إف چي هيرميس، بنك الاستثمار التابع لمجموعة إي إف چي القابضة والرائد في أسواق الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، قيام قطاع إدارة الأصول بإتاحة خمسة صناديق استثمارية رائدة عبر منصة EFG Hermes ONE. وبموجب هذه المبادرة، سيتمكن مستخدمو المنصة من الوصول لأول مرة إلى مجموعة مختارة من أفضل المنتجات الاستثمارية التي يديرها قطاع إدارة الأصول بالشركة، والحائز على جوائز مرموقة بفضل أدائه المتميز. وتهدف هذه الخطوة إلى تنويع الحلول الاستثمارية المتاحة وتسهيل تجربة المستثمر من خلال منصة موحدة توفر صناديق استثمارية يديرها نخبة من الخبراء بما يتماشى مع مختلف الأهداف الاستثمارية، مما يُمكن المستثمرين من اقتناص الفرص الملائمة بسرعة وثقة أكبر. بالإضافة إلى ذلك، تستهدف المنصة تبسيط الإجراءات أمام المستثمرين وتعزيز سهولة الوصول إلى الحلول الاستثمارية لقاعدة أوسع من المستخدمين، عبر دمج كافة خيارات الاستثمار واتخاذ القرارات في مكان واحد.

وقد صُممت هذه الصناديق الخمسة لتمنح المستثمرين مرونة أكبر وتجربة أكثر سلاسة في إدارة استثماراتهم مباشرة عبر منصة EFG Hermes ONE، حيث تلبي هذه الحلول تطلعاتهم بكفاءة، سواء كانت أولويتهم ضمان سيولة نقدية سريعة، أو تحقيق عوائد مستقرة، أو تنويع المحفظة الاستثمارية، أو حماية الأصول، وصولًا إلى تنمية رؤوس الأموال على المدى الطويل. ويأتي في مقدمة هذه الخيارات صندوق استثمار نقدي (EFG Hermes MM)، والذي يُعد أداة استثمارية منخفضة المخاطر تهدف إلى حماية الاستثمارات من تقلبات السوق، مع توفير سيولة نقدية يومية وعوائد تنافسية قصيرة الأجل، مما يجعله الخيار الأمثل لإدارة الاحتياجات النقدية للأفراد. بالإضافة إلى ذلك، يمتد نطاق هذه الحلول ليشمل المستثمرين الراغبين في تنويع استثماراتهم بالعملات الأجنبية، حيث صُمم صندوق استثمار للدخل الثابت بالدولار الأمريكي (EFG Hermes FI USD) لحفظ وتنمية الأصول المقومة بالدولار الأمريكي، إذ يوفر عوائد مستقرة ومعدلات سيولة تتفوق عادةً على الأوعية الادخارية المصرفية. كما يتيح الصندوق للمستخدمين فرصة فريدة للاستثمار في أدوات مالية متنوعة مثل السندات الدولارية المصرية. وبالتوازي مع ذلك، يأتي صندوق الذهب (EFG Hermes GLD) مستفيدًا من قيمة الذهب كملاذ آمن وتقليدي، حيث يمنح المستثمرين أداة مرنة وعالية السيولة للتحوط من التقلبات السوقية والاقتصادية. كما يعفي الصندوق المستثمرين من كافة الأعباء التشغيلية المرتبطة بامتلاك الذهب، وذلك من خلال التعاون مع أبرز الشركاء المتخصصين في خدمات الحفظ داخل خزائن مؤمنة، وفقًا لأفضل المعايير الدولية في مجالات النقل والتخزين والأمن والتأمين. أما بالنسبة للراغبين في الاستثمار بسوق الأوراق المالية، فيُعد صندوق استثمار الأسهم (EFG Hermes EQ) أداة استراتيجية لتنمية رؤوس الأموال على المدى الطويل، عبر محفظة متنوعة تُدار بفاعلية في البورصة المصرية، وهو ما يجعله الخيار المفضل للمستثمرين الساعين إلى اقتناص فرص السوق وفق منهجية مدروسة لإدارة المخاطر. وتعزيزًا لهذه الخيارات، صُمم صندوق استثمار أسهم الشريعة (EFG Hermes EQ – Shariah) ليتيح فرصة الاستثمار في الأسهم المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية والمدرجة بالبورصة المصرية، حيث يستهدف الصندوق تحقيق نمو مستدام عبر الاختيار الدقيق لشركات ذات ملاءة مالية قوية مدرجة ضمن مؤشر (Shariah ٣٣ EGX).

وفي هذا السياق، أعرب كريم زعفان، المدير التنفيذي لقطاع إدارة الأصول بشركة إي إف چي هيرميس، عن سعادته بإتاحة هذه الباقة من الصناديق الرائدة للمستثمرين الأفراد لأول مرة عبر منصة الشركة الرقمية، مشيرًا إلى جودة هذه المنتجات الحائزة على ثقة كبرى المؤسسات، والتي يتولى إدارتها نخبة من أكفأ الخبراء في هذا المجال. وأضاف زعفان أن توفير هذه الصناديق عبر تطبيق EFG Hermes ONE، المنصة الرقمية الموثوقة والحائزة على جوائز مرموقة، يمنح قاعدة أوسع من المستثمرين فرصة الوصول إلى حلول استثمارية تُدار بنفس الكفاءة والاحترافية المقدمة لكبار المستثمرين. كما أوضح زعفان أن الهدف من هذه المبادرة هو تمكين المستثمرين بخيارات متنوعة تلبي مختلف مستويات تقبل المخاطر، دون اشتراط حد أدنى للاستثمار، مما يتيح للجميع فرصة تنمية استثماراتهم بما يتوافق مع إمكانياتهم المالية. واختتم زعفان بالإشارة إلى أن هذه الخطوة تمثل علامة فارقة تُرسخ التزام الشركة بتمكين كافة شرائح المستثمرين وتزويدهم بحلول استثمارية أكثر سهولة وابتكارًا.

ومن جانبه، أكد أحمد والي، رئيس قطاع الوساطة في الأوراق المالية بشركة إي إف چي هيرميس، اعتزازه بأن المنصة الإلكترونية تستند إلى الإرث العريق والمكانة المرموقة لشركة إي إف چي هيرميس بصفتها بنك الاستثمار الرائد في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا على مدار عقود، والتي تحظى بسجل حافل من الإنجازات بفضل الثقة الراسخة لقاعدة عريضة من العملاء. وأضاف والي أن تقديم منتجات استثمارية للأفراد تُدار بنفس القوة والكفاءة المعهودة في استثمارات الشركات الكبرى عبر المنصة يُعد تأكيدًا على التزام الشركة بتوفير معايير الجودة والحوكمة ودقة التنفيذ ذاتها المقدمة للمؤسسات، لتصبح في متناول الجميع وبنفس مستوى التميز. علاوة على ذلك، أكد والي التزام الشركة بمواصلة تطوير المنصة لمواكبة تطلعات العملاء عبر تسهيل إجراءات فتح الحساب والتعاقد بالكامل من خلال المنصة، مما يضمن تفعيل الحساب بسرعة وكفاءة عالية، ليتمكن المستثمر من بدء رحلته الاستثمارية فورًا وبخطوات بسيطة تمنحه الثقة لتحقيق أهدافه المالية.

جدير بالذكر أن تطبيق EFG Hermes ONE صُمم لتمكين الأفراد من الوصول إلى فرص استثمارية متنوعة من خلال تجربة مستخدم سلسة، تستهدف تبسيط المتطلبات المالية وتعزيز جهود الشمول المالي في المنطقة. كما تهدف المنصة إلى دعم مسيرة النمو الاقتصادي في مصر عبر فتح آفاق جديدة للاستثمار في البورصة المصرية أمام شريحة أوسع من المستثمرين، مع تقديم مستوى استثنائي من الخدمة للعملاء. بالإضافة إلى ذلك، يتيح التطبيق خاصية المتابعة اللحظية للأسهم والمحافظ الاستثمارية، مما يجعله أداة شاملة ومتكاملة لإدارة الاستثمارات. وتتمثل المهمة الجوهرية للمنصة في إتاحة الفرص الاستثمارية للجميع، ومساعدة العملاء على تنمية مدخراتهم من خلال قرارات استثمارية أكثر ذكاءً ودقة.

يعيد تشكيل خريطة السيولة في البورصة ويقود طفرة غير مسبوقة بالتداول الإلكتروني

شهدت البورصة خلال السنوات الأخيرة تحولًا جذريًا في آليات التداول، مدفوعًا بتسارع وتيرة التحول الرقمي وانتشار المنصات الإلكترونية. ولم يقتصر هذا التطور على تحديث البنية التكنولوجية فحسب، بل امتد ليشمل تغيرًا واضحًا في سلوك المستثمرين وهيكل السيولة داخل السوق. وفي ظل تزايد اعتماد الأفراد على التطبيقات الرقمية، برزت تساؤلات عديدة حول أثر هذه الأدوات على عمق السوق وثقافة الاستثمار، إلى جانب التحديات التقنية والتنظيمية التي تواجه شركات الوساطة. وفي هذا السياق، قدم خبراء أسواق المال قراءة تحليلية لتجربة التداول الإلكتروني، بين الإيجابيات المرتبطة بسهولة الوصول وكفاءة التنفيذ، والمخاطر المرتبطة بالمضاربات وأمن المعلومات.

وقال محمود شكري، خبير أسواق المال، إن تجربة التداول الالكتروني عبر شركة ثاندر تعكس بوضوح الأثر الإيجابي لخطة الدولة المصرية في التحول الرقمي ورقمنة الخدمات المالية، سواء المصرفية أو غير المصرفية. وأوضح أن التطورات التي شهدتها البنية التحتية المالية خلال السنوات الأخيرة، خاصة فيما يتعلق بسهولة الإيداع والتحويل بين البنوك وشركات الوساطة، لعبت دورًا محوريًا في تيسير عمليات تعزيز السيولة داخل محافظ المستثمرين، وهو ما انعكس بصورة مباشرة على نشاط التداول الإلكتروني.

وأضاف أن انتشار تطبيقات التداول أسهم في تسهيل إجراءات التسجيل وفتح الحسابات أمام فئات واسعة من المستثمرين، ما أدى إلى توسيع قاعدة المتعاملين في البورصة. لكنه شدد في الوقت ذاته على أن هذا النمو يظل مرتبطًا بدرجة كبيرة بمستوى التوعية ونشر ثقافة الاستثمار، إلى جانب تعزيز الثقة في تطبيقات الوساطة وآليات التداول الرقمية.

وأشار شكري إلى أن هذه التطبيقات أتاحت لفئات جديدة، خاصة من الشباب وغير المتعاملين سابقًا في سوق المال، فرصة التعرف على آليات الاستثمار وبدء التداول بصورة فورية، لا سيما مع تطبيق آليات التوثيق البيومتري التي دشنتها الحكومة المصرية. واعتبر هذه الخطوة من أبرز التطورات التي عززت الثقة في المعاملات المالية الرقمية، من خلال تسهيل إجراءات التوثيق دون الحاجة إلى الحضور الشخصي، وتقليل المخاوف المرتبطة بأمن الأموال ومدخرات المستثمرين.

وأوضح أن سهولة استخدام التطبيقات الرقمية أثرت أيضًا في سلوك المتعاملين، خاصة مجيبي المضاربات، في ظل سهولة الإيداع وزيادة أحجام المحافظ. كما لفت إلى أن دخول فئات جديدة بأحجام سيولة مرتفعة ومعرفة أقل بطبيعة السوق أسهم من جانب في تعزيز السيولة، لكنه انعكس من جانب آخر على حركة أسهم المضاربات التي عادة ما تجذب المستثمرين الجدد.

محمود شكري:

التوثيق البيومتري يفتح الباب أمام شرائح جديدة لدخول سوق المال

محمد دشناوي:

شركات الوساطة الصغيرة تواجه عبئا قد يدفع إلى موجة اندماجات

وأكد شكري أن كلا من المضاربة والاستثمار طويل الأجل يمثلان عنصرين مهمين في السوق المالية، موضحًا أن المضاربة تعزز السيولة، بينما يظل الاستثمار طويل الأجل هو الأساس في بناء محافظ مستقرة. ونصح بضرورة التنويع بين الأسهم القوية ماليًا وأسهم المضاربة وفقا لاستراتيجية كل مستثمر.

وفيما يتعلق بالتحديات، أشار إلى أن أمن المعلومات وحماية قواعد بيانات العملاء يمثلان التحدي الأكبر أمام شركات السمسرة، في ظل استمرار هواجس الثقة لدى بعض المتعاملين تجاه التحويلات والمعاملات المالية عبر الإنترنت، إضافة إلى مخاطر الأمن السيبراني. وأكد أن هذه المخاوف تتراجع تدريجيًا مع تطور أنظمة الحماية وتعزيز البنية التحتية الرقمية.

واختتم حديثه بالتأكيد على أن الحكومة المصرية تواصل العمل على تطوير البيئة التشريعية والرقمية، بما يسهم في إزالة عقبات الاستثمار وبناء منظومة بيانات متكاملة تدعم الثقة في سوق المال المصري.

من جانبه، قال محمد دشناوي، خبير أسواق المال، إن تجربة التداول الإلكتروني في مصر شهدت تطورًا لافتًا خلال السنوات الأخيرة، انعكس بصورة واضحة على كفاءة السوق وزيادة قاعدة المستثمرين.

وأوضح أن التداول الإلكتروني ظهر في السوق المصرية قبل عام ٢٠٠٠، إلا أن نسبته خلال الفترة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٥ لم تتجاوز ٥ في المئة من إجمالي التداولات، إذ كانت غالبية العمليات تتم عبر فروع شركات السمسرة أو من خلال الاتصال الهاتفي. ومع بدء تحديث أنظمة التداول داخل البورصة وتطوير البنية التحتية التكنولوجية، بدأت معدلات التنفيذ الإلكتروني في الارتفاع تدريجيًا.

وأضاف دشناوي أن حصة التداول الإلكتروني ارتفعت خلال الفترة من ٢٠٠٦ إلى ٢٠١٠ لتتجاوز ١٥ في المئة من إجمالي التداولات، غير أن التحول الحقيقي بدأ بعد عام ٢٠١٦، مدفوعًا بانتشار الهواتف الذكية وتغير الثقافة الاستثمارية، خاصة بين فئة الشباب، فضلًا عن التأثير الكبير لجائحة كورونا التي سرعت وتيرة الاعتماد على المنصات الرقمية. ونتيجة لذلك، قفزت نسبة التداول الإلكتروني لتتجاوز ٦٠ في المئة من حجم التداولات.

وأشار إلى أن الأرقام تؤكد نجاح التجربة، لافتًا إلى أنه جرى إضافة نحو ٢٣٠ ألف مستثمر جديد خلال عام ٢٠٢٤، إضافة إلى ١٢٣ ألف مستثمر خلال النصف الأول من عام ٢٠٢٥. ومع اعتماد ما يقرب من ٦٠ في المئة من المستثمرين على التداول الإلكتروني، فإن ذلك يعكس الدور المحوري للمنصات الرقمية في جذب شرائح جديدة من المستثمرين، سواء من المصريين المقيمين أو العاملين في الخارج أو المستثمرين الأجانب، نظرًا لما وفرته من سهولة في الاستثمار والمتابعة وانخفاض في تكلفة التداول.

وفيما يتعلق بتأثير المنصات الرقمية في سلوك المستثمرين، أوضح دشناوي أن هذه الأدوات وفرت بيانات لحظية وأدوات تحليل دعمت الشفافية وسرعة اتخاذ القرار، لكنها في المقابل شجعت شريحة من المستثمرين الأفراد على التداول قصير الأجل والمضاربات السريعة، نتيجة سهولة التنفيذ الفوري.

وأشار إلى أن ذلك انعكس في ارتفاع عدد العمليات المنفذة مقارنة بمتوسط قيمة الصفقة. ومع ذلك، شدد على أن المنصات الرقمية أسهمت أيضًا في جذب مدخرين جدد إلى سوق الأسهم باعتبارها أداة ادخارية واستثمارية، خاصة في ظل البيئة التضخمية، وهو ما يدعم ثقافة الاستثمار متوسط وطويل الأجل لدى شريحة مهمة من المتعاملين.

وعن أبرز التحديات، أكد دشناوي أن التحول الرقمي يمثل عبئًا كبيرًا على شركات الوساطة، خاصة الصغيرة والمتوسطة منها، نتيجة محدودية رؤوس أموالها. وأوضح أن تحديث الأنظمة القديمة، وتطوير تطبيقات تداول حديثة، والاستثمار في خوادم عالية الأداء وبنية تحتية تقنية متطورة، يتطلب استثمارات ضخمة وصيانة مستمرة.

وأشار إلى أن رفع رؤوس أموال شركات الوساطة أصبح ضرورة ملحة لضمان قدرتها على مواكبة التطورات التكنولوجية، متوقعًا أن يشهد القطاع موجة من الاندماجات أو خروج بعض الشركات غير القادرة على تحمل تكاليف التحول الرقمي.

جمال الهواري

إسلام عزام رئيس البورصة المصرية

خفض الفائدة وسوق المشتقات يدعمان شهية المخاطرة

هل يؤثر التذبذب قصير الأجل على الاتجاه الصاعد للبورصة في رمضان؟

تباينت أراء خبراء سوق المال بشأن أداء البورصة خلال شهر رمضان ٢٠٢٦، بين من يرى استمرار الزخم الإيجابي بدعم المتغيرات الاقتصادية والنقدية، ومن يرجح سيطرة التذبذب نتيجة تقليص ساعات التداول.

وفي ظل تحركات المؤشرات والأسهم القيادية، تبرز تساؤلات المستثمرين حول الاتجاهات المحتملة والسيولة وفرص الاستثمار المتاحة خلال الفترة المقبلة.

قالت الدكتورة رشا السلاب، خبيرة أسواق المال، إن السوق مرشح لتحقيق أداء إيجابي نسبي خلال شهر رمضان، مدعومًا بتحسن عدد من المتغيرات الاقتصادية والنقدية التي عززت شهية المخاطرة لدى المستثمرين.

وأوضحت أن البورصة استهلت عام ٢٠٢٦ بزخم شرائي قوي، انعكس في نجاح مؤشر EGX ٣٠ في تجاوز مستوى ٥٠ ألف نقطة لأول مرة تاريخيًا، بما يعكس تحسن الثقة وارتفاع السيولة.

وأضافت أن اتجاه السياسة النقدية نحو خفض أسعار الفائدة أسهم في إعادة توجيه جزء من الاستثمارات من أدوات الدخل الثابت إلى سوق الأسهم، ما دعم النشاط التداولي. كما اعتبرت أن إطلاق سوق المشتقات المالية يمثل خطوة هيكلية مهمة لتعزيز عمق السوق وزيادة كفاءة إدارة المخاطر، وهو ما قد ينعكس إيجابًا على مستويات السيولة.

وأشارت السلاب إلى أن التحركات العرضية وعمليات جني الأرباح، لا سيما على الأسهم القيادية، تُعد سلوكًا طبيعيًا داخل أي اتجاه صاعد، مؤكدة أن هذه التذبذبات قصيرة الأجل لا تعكس بالضرورة تغيرًا في الاتجاه العام.

وفيما يتعلق بالقطاعات، أوضحت أن قطاع البنوك يظل من الأكثر جاذبية، باعتباره مستفيدًا رئيسيًا من دورة التيسير النقدي، إلى جانب استمرار النشاط الإيجابي في قطاعات العقارات، والخدمات المالية غير المصرفية، والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

من جانبها، قالت الدكتورة صفاء فارس، خبيرة أسواق المال، إن أداء البورصة المصرية خلال شهر رمضان عادة ما يتسم بالتذبذب نتيجة تقليص ساعات التداول، موضحة أن مؤشر EGX٧٠ يتحرك حاليًا قرب مستوى ١٤ ألف نقطة، بينما يتداول المؤشر الرئيسي بالقرب من مستوى ٥٣ ألف نقطة.

وأضافت أن سهم طلعت مصطفى يتداول عند مستوى ٩٩ جنيهًا، مشيرة إلى أن اختراق مستوى المقاومة قد يدفعه نحو ١١٠ جنيهات، فيما يمثل مستوى ٨٩ جنيهًا دعمًا رئيسيًا. كما أوضحت أن سهم فوري يواصل اتجاهه الصاعد، مع وجود مقاومة عند ٢٢ جنيهًا، واختراقها قد يستهدف ٢٣ جنيهًا، بينما يقع الدعم الرئيسي عند ١٩,٤٥ جنيه.

وأشارت إلى أن سهم موبكو يواجه مقاومة عند ٤٠ جنيهًا، واختراقها قد يدفعه نحو ٤٣ جنيهًا، فيما يمثل مستوى ٣٥,٤٥ جنيه دعمًا رئيسيًا.

كذلك لفتت إلى أن سهم أوراسكوم للتنمية مصر يتحرك قرب مقاومة ٣٠ جنيهًا، واختراقها قد يستهدف ٣٤ جنيهًا، بينما يقع الدعم الرئيسي عند ٢٦,٤٦ جنيه.

وأكدت فارس أن السوق يشهد انخفاضًا ملحوظًا في أحجام التداول، إلى جانب تراجع رأس المال السوقي دون مستوى ٣,٥ تريليون جنيه، وهو ما يعكس استمرار حالة الحذر النسبي بين المتعاملين.

جمال الهواري

صفاء فارس:

تراجع أحجام التداول ورأس المال السوقي يعكسان حذر المتعاملين

رشا السلاب:

تجاوز EGX30 لمستوى 50 ألف نقطة يعكس قوة السيولة

خفض الفائدة يشعل سباق العائد ويوجه سيولة شهادات الادخار نحو البورصة

في أعقاب قرار خفض أسعار الفائدة الأخير الصادر من لجنة السياسات النقدية بالبنك المركزي، اتجهت الأنظار إلى تحولات محتملة في خريطة الاستثمار بالسوق المصرية، لا سيما مع تراجع جاذبية العائد على شهادات الادخار، وانتهاء آجال عدد منها.

ويرى خبراء سوق المال أن انحسار الفجوة بين عوائد الشهادات والعوائد المتوقعة في الأسهم سيدفع جزءًا من السيولة نحو البورصة، بسبب رغبة المستثمرين في تحقيق عوائد أعلى، إلى جانب الأثر الإيجابي لخفض تكلفة الاقتراض على أرباح الشركات وأسعار أسهمها، بما يعيد تشكيل توزيع المدخرات بين الأدوات منخفضة المخاطر وسوق الأسهم.

وفي هذا الإطار يقول إسلام لاشين، العضو المنتدب ونائب رئيس مجلس إدارة شركة كيرنيل كابيتال لتداول الأوراق المالية، إنه بعد خفض أسعار الفائدة بدأت ملامح تحرك جديدة في سوق المال المصرية، مع انتقال جزء من المدخرات إلى البورصة، ليصبح ذلك أحد المسارات المحتملة لأموال شهادات الادخار، خاصة بعد انخفاض العائد المرتفع الذي كانت تمنحه بعض الشهادات بنسبة ٢٣,٥٪، و٢٧٪، وانتهاء آجالها، انتقال جزء منها إلى البورصة المصرية بحثًا عن عائد أعلى.

ولفت إلى أن الشهادات لا تزال تمثل ملاذًا آمنًا لشريحة واسعة من المستثمرين، إلا أن الفارق بين عائدها والعائد المحتمل في أدوات الاستثمار الأخرى بدأ يضيق، مما يفتح الباب أمام إعادة توزيع السيولة داخل السوق.

وأشار إلى أنه مع انخفاض العائد البنكي يصبح المستثمر أكثر استعدادًا لتحمل قدر من المخاطرة مقابل فرصة تحقيق ربح أكبر في الأسهم، موضحًا أن خفض الفائدة يقلل من تكلفة الاقتراض على الشركات، وهو ما ينعكس إيجابيًا على أرباحها المستقبلية وخطط توسعاتها، وبالتالي على أسعار أسهمها في السوق.

من جهته يوضح عزت بدران، العضو المنتدب لشركة بوك كبيرز للاستشارات، أنه عندما ينخفض عائد الشهادات يصبح المستثمرون الذين كانوا يكتفون بعائد منخفض أكثر بحثًا عن عوائد أعلى.

وهنا يظهر سوق الأسهم كخيار مغر، نظرًا لما يتيحه من إمكانات أرباح أكبر رغم ارتفاع مستوى المخاطر. وأضاف أن خفض الفائدة قد يشجع على تحرير السيولة من الشهادات عندما لا تبدو عوائدها كافية، فيتجه بعض المستثمرين إلى توظيف هذه السيولة في أصول قابلة للنمو بشكل أكبر، مثل أسهم الشركات المقيدة في البورصة أو أدوات سوق الأوراق المالية.

وأشار إلى أن خفض الفائدة يقلل من تكلفة الاقتراض على الشركات، ما يعني قدرتها على التوسع والاستثمار بصورة أكبر، ويسهم في زيادة الطلب على الأسهم بدلًا من الأصول قليلة المخاطر مثل الشهادات البنكية، لذلك غالبًا ما يدفع المستثمرين إلى البحث عن عائد أعلى، وهو ما يعزز الطلب على الأسهم داخل السوق.

فريدة صلاح الدين

إسلام لاشين:

تحركات البنك المركزي توجه المستثمرين نحو الأسهم

عزت بدران:

سوق المال أكثر إغراءً بعد انخفاض مردود الشهادات

في خطوة تهدف إلى تنويع الأدوات الاستثمارية الحكومية وتوسيع قاعدة المستثمرين من المواطنين من خلال إتاحة منتجات ادخارية واستثمارية جديدة وآمنة تلبي احتياجات مختلف شرائح المجتمع ، طرحت الحكومة خلال الأيام الماضية «سند المواطن» للأفراد بعائد دوري ثابت يصرف شهريا ولمدة ١٨ شهرا، عبر مكاتب البريد المنتشرة في ربوع الجمهورية.

دخل شهري ثابت لمدة 18 شهرا مقابل ربط متوسط الأجل

«سند المواطن».. أداة ادخار حكومية تستقطب الأفراد وتسهم في تنويع التمويل

محمود نجلة:

توسع قاعدة الدين الحكومي وتأثيرها على البنوك محدود

وتعليقا على ذلك قال وليد عادل الخبير المصرفي، إن طرح «سند المواطن» عبر البريد المصري يمثل خطوة مهمة من جانب وزارة المالية لتوسيع قاعدة مشاركة الأفراد في أدوات الدين الحكومي، لكنه شدد في الوقت نفسه على ضرورة قراءة التفاصيل جيدًا قبل اتخاذ قرار الاستثمار.

وأوضح عادل أن «سند المواطن» هو في جوهرة أداة دين حكومية موجهة للأفراد، تتيح للمواطن الإستثمار المباشر في سندات الخزانة بدلا من اقتصارها تاريخيًا على المؤسسات والبنوك، وتفتح الباب أمام المواطن العادي ليكون ممولا مباشرًا للموازنة العامة، مقابل عائد ثابت ودوري.

وأشار الخبير المصرفي إلى أن العائد الاسمي البالغ ١٧,٧٥٪ سنويًا يُعد رقمًا جاذبًا من الناحية التسويقية، لكنه ليس العائد الصافي الذي يدخل جيب المستثمر، موكدا «يجب التفرقة بين العائد الاسمي والعائد بعد الضريبة، فالقانون يفرض ضريبة حجب بنسبة ٢٠٪ على عوائد السندات الحكومية، هذه الضريبة تُخصم من الفائدة وليس من أصل رأس المال، لكنها في النهاية تخفض العائد الفعلي إلى نحو ١٤٪ سنويًا تقريبًا».

وأضاف أن تجاهل هذا التفصيل قد يؤدي إلى سوء تقدير حقيقي للعائد، خاصة لدى صغار المستثمرين الذين يقارنون فقط بالأرقام المعلنة دون احتساب الأثر الضريبي.

وأكد وليد عادل أن أبرز نقاط قوة «سند المواطن» تكمن في عنصر الأمان، موضحًا، «السند مضمون من الحكومة، وبالتالي درجة المخاطر الائتمانية منخفضة للغاية مقارنة بالأسهم أو بعض الأدوات الاستثمارية الأخرى».

ولفت إلى أن صرف العائد بشكل شهري يمنح المستثمر تدفقًا نقديًا منتظمًا، وهو ما قد يكون مناسبًا لأصحاب الدخول الثابتة أو من يبحثون عن دخل إضافي دوري، وأشار كذلك إلى ميزة إمكانية استخدام السند كضمان للحصول على تمويل مصرفي، وهو عنصر مرونة قد لا يتوافر في جميع شهادات الادخار.

وفي المقابل، حذر عادل من ضعف السيولة النسبية للأداة، موضحًا أن مدة الاستثمار البالغة ١٨ شهرًا تعني أن التخارج المبكر قد يخضع لشروط أو قيود، ما يجعلها أقل مرونة مقارنة بالحسابات الجارية أو بعض الشهادات قصيرة الأجل.

وشدد الخبير المصرفي على أن الحكم النهائي على جدوى الاستثمار لا يتوقف عند نسبة العائد الصافي فقط، بل يجب مقارنته بمعدلات التضخم، قائلا «إذا كان التضخم يدور حول أو أعلى من ١٤٪، فإن العائد الحقيقي - أي بعد خصم التضخم - قد يكون محدودًا للغاية، المستثمر الذكي لا ينظر فقط إلى نسبة الفائدة، بل إلى القوة الشرائية لأمواله بعد نهاية المدة».

ونوه الخبير المصرفي إلى أن «سند المواطن» ليس فرصة ذهبية مطلقة ولا فخًا ماليًا، بل أداة ادخارية لها مزايا وقيود، مشيرا إلى «القرار يعتمد على هدف المستثمر، إذا كان يبحث عن دخل شهري ثابت وأمان مرتفع ومستعد لربط أمواله ١٨ شهرًا، فقد يكون مناسبًا له. أما إذا كانت الأولوية للسيولة أو التحوط القوي ضد التضخم، فربما توجد أدوات أخرى أكثر ملاءمة».

وأكد أن التقييم السليم لأي منتج مالي يجب أن يقوم على فهم العائد الصافي، والضرائب، والسيولة، والتضخم، وليس فقط الرقم الجذاب في الإعلان.

من ناحيته أكد محمود نجلة، المدير التنفيذي لأسواق الدخل الثابت بشركة الأهلي للاستثمارات المالية، أن طرح «سند المواطن» يمثل قناة تمويل إضافية تستهدف شريحة الأفراد، وتمنح الحكومة أداة جديدة لتنويع مصادر التمويل بعيدًا عن الاعتماد التقليدي على المؤسسات والبنوك.

وقال نجلة إن السندات الجديدة تأتي في توقيت مهم، في ظل تحركات السياسة النقدية الأخيرة من جانب البنك المركزي المصري، موضحًا أن جاذبية المنتج لا ترتبط فقط بمستوى العائد، بل أيضًا بسهولة الوصول إليه وانتشاره الجغرافي.

وأضاف، «رغم إعلان عدد من البنوك الإبقاء على أسعار الفائدة الحالية لشهادات الادخار عند نفس المستويات، حتى مع اتجاه البنك المركزي لخفض الفائدة في آخر اجتماعات لجنة السياسة النقدية، فإن «سند المواطن» سيظل جذابًا لشريحة واسعة من المدخرين، خاصة الباحثين عن بديل ادخاري متوسط الأجل بعائد ثابت».

وأشار نجلة إلى أن انتقال بعض العملاء من الجهاز المصرفي إلى شراء السند عبر البريد المصري قد يظل في نطاق محدود ومرتبط بشرائح بعينها، مؤكدا أن الانتشار الواسع لفروع البريد المصري في مختلف المحافظات يمنح المنتج ميزة تنافسية مهمة، خاصة في المناطق التي تقل فيها الكثافة المصرفية.

وأوضح، «مدة السند البالغة ١٨ شهرًا أقصر من بعض الشهادات البنكية، وبالتالي قد تجذب عملاء يفضلون الربط لفترة متوسطة، لكن في المقابل ستظل هناك شرائح متمسكة بالبنوك لأسباب تتعلق بالخدمات المتكاملة أو المرونة أو العلاقة المصرفية القائمة».

وفي سياق متصل، اعتبر نجلة أن السندات الجديدة تمثل أداة فعالة لامتصاص السيولة التي خرجت مؤخرًا من البنوك نتيجة انتهاء استحقاقات الشهادات مرتفعة العائد، في وقت لا تتوافر فيه بدائل ادخارية بنفس الجاذبية السابقة.

وقال، «امتصاص السيولة عبر آليات ادخار أو استثمار جديدة يساهم في إعادة توجيه المدخرات بعيدًا عن الاستهلاك، ما يحد من الضغوط على الطلب الكلي، وبالتالي يساهم في السيطرة على القوى الشرائية للأفراد».

وأضاف أن اجتذاب هذه السيولة إلى أدوات منظمة يسهم في الحد من موجات تضخمية جديدة، أو على الأقل دعم وتيرة التراجع التي بدأت تظهر خلال الأشهر الأخيرة.

ونوه نجلة إلى أن نجاح «سند المواطن» سيعتمد في النهاية على وضوح آلياته التنفيذية، وسهولة الاكتتاب، ومدى وعي الأفراد بطبيعته كأداة ادخارية متوسطة الأجل ذات عائد ثابت، وليست بديلاً كاملاً لكل المنتجات المصرفية.

وبدورها استبعدت سهر الدماطي نائب رئيس بنك مصر سابقًا، والخبيرة المصرفية، أن يمثل «سند المواطن» منافسًا مباشرًا للشهادات البنكية، مشيرة إلى أن الأخيرة تتمتع بتنوع أكبر في الآجال وخيارات متعددة لدورية صرف العائد، بما يمنح المودعين قدرًا أعلى من المرونة في إدارة مدخراتهم.

وليد عادل:

العائد الحقيقي مرهون بالتضخم وليس نسبة الفائدة

سهر الدماطي:

السند ليس منافسا مباشرا للشهادات البنكية

وقالت الدماطي إن المنتج الجديد لا يهدف بالضرورة إلى مزاحمة البنوك بقدر ما يوفر قناة إضافية لاستيعاب السيولة، خاصة في ظل بحث شريحة من الأفراد عن بدائل ادخارية مستقرة.

وتوقعت الدماطي أن يشهد «سند المواطن» إقبالا ملحوظا في القرى والنجوع، مستفيدا من الانتشار الواسع لفروع البريد المصري في مختلف المحافظات والمراكز.

وأوضحت أن العائد التنافسي الذي يقترب من ١٨٪، إلى جانب صرفه بصورة شهرية، يجعلان المنتج جذابًا لشريحة واسعة من العملاء الباحثين عن دخل منتظم ومستقر، وأشارت إلى أن «السند الجديد يوفر معادلة يبحث عنها كثير من صغار المدخرين، عائد مناسب مع تدفق نقدي شهري واضح».

وأضافت أن السند قد يستقطب جزءًا من السيولة الناتجة عن استحقاقات الشهادات مرتفعة العائد في مصر، خاصة من قبل صغار المدخرين الذين لا يملكون القدرة المالية للاستثمار في العقارات، أو الخبرة الكافية للتعامل مع البورصة، أو الرغبة في تحمل تقلبات أسعار الذهب والمعادن.

وأكدت الدماطي أن الميزة الأساسية للمنتج تكمن في اعتماده على شبكة البريد المنتشرة جغرافيًا، ما يفتح المجال أمام فئات لا تتعامل بالأساس مع الجهاز المصرفي التقليدي.

كما أشارت إلى أن الحد الأدنى للاكتتاب، البالغ نحو ١٠ آلاف جنيه، يعزز فرص انتشار السند بين أصحاب المدخرات الصغيرة والمتوسطة، مقارنة ببدائل استثمارية أخرى تتطلب رؤوس أموال أكبر مثل العقار، أو لا توفر عائدًا دوريًا منتظمًا مثل الذهب والفضة.

وأكدت الدماطي على أن نجاح «سند المواطن» سيتوقف على مدى وعي الجمهور بطبيعته كأداة ادخارية متوسطة الأجل بعائد ثابت، وليس كبديل شامل لكافة الأوعية الاستثمارية المتاحة في السوق.

زياد الحامدي

بعد الموافقة على المراجعتين الخامسة والسادسة

مصر تتلقى 2.3 مليار دولار من صندوق النقد الدولي لتعزيز الاستقرار الاقتصادي

مصرفيون: موافقة الصندوق تحسن القدرة على سداد الالتزامات الخارجية

أعلن صندوق النقد الدولي، إتمام مراجعتي برنامج الإصلاح الاقتصادي في مصر، في إطار برنامج تسهيل المرونة والاستدامة، وهو ما يسمح للبلاد بسحب نحو ٢,٣ مليار دولار من الصندوق لصالح مصر.

وأصدر صندوق النقد بيانًا أكد فيه أن المجلس التنفيذي أتم المراجعتين الخامسة والسادسة لبرنامج تسهيل الصندوق الممدد لمصر، والمراجعة الأولى في إطار برنامج تسهيل المرونة والاستدامة.

وقالت فلادكوفا هولار، رئيسة بعثة الصندوق إلى مصر، في بيان أصدرته خلال ديسمبر الماضي، إن جهود تحقيق الاستقرار الاقتصادي في مصر حققت مكاسب مهمة، وأن الاقتصاد المصري يظهر مؤشرات على نمو قوي في ظل بيئة أمنية إقليمية صعبة وحالة من عدم اليقين العالمي المتزايدة.

وأضاف البيان أن هذا القرار يسهم في تحقيق مزيد من الاستقرار في أسعار صرف الدولار مقابل الجنيه، وهو ما يعزز توفير مزيد من السيولة التي تدعم قدرة البنك المركزي على الوفاء بالالتزامات المالية المستحقة، بحسب تحليل خبراء مصرفيين.

وأوضح المصرفيون أيضًا أن شريحة قرض صندوق النقد تنقسم إلى مبلغ مليارى دولار تصرف في إطار اعتماد المراجعتين الخامسة والسادسة لبرنامج الإصلاح الاقتصادي، والذي تبلغ قيمته الإجمالية ٨ مليارات دولار، وتم الاتفاق عليه بين مصر والصندوق في مارس ٢٠٢٤.

أما القرض الثاني فيتمثل في ٣٠٠ مليون دولار تصرف مع اعتماد الدفعة الأولى من قرض خفض استيراد بعض السلع الأجنبية، مما يؤدي إلى تراجع الواردات وتقليل العجز في الميزان التجاري.

ومن جانبه، قال أحمد عبد المجيد، مدير فرع في أحد البنوك الخاصة، إن موافقة مجلس إدارة صندوق النقد الدولي على صرف الشريحة الخامسة والسادسة من قرض الصندوق في إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي لمصر تعد شهادة ثقة في برنامج الحكومة المصرية، بما يتضمنه من إصلاحات ومستهدفات مالية واقتصادية، ورسالة طمأنة تعكس قدرة الاقتصاد المصري على تعزيز الاستقرار الاقتصادي وتحقيق المستهدفات المالية والتنموية.

وأضاف أن الحكومة المصرية تعمل على استكمال الإصلاحات الاقتصادية والهيكلية، ودعم القطاع الخاص، والانتهاء من برنامج الطروحات الحكومية بما يتوافق مع مصالح الاقتصاد المصري. كما تعمل أيضا على تحسين مناخ الأعمال وتطوير وهيكلة المنظومة الضريبية والجمركية، مما يسهم في تنشيط التدفقات الاستثمارية وتعزيز معدلات النمو الاقتصادي.

وتوصلت مصر في مارس ٢٠٢٤ إلى اتفاق مع صندوق النقد لزيادة برنامج الدعم من ٣ إلى ٨ مليارات دولار، وقد صرف الصندوق ١,٢ مليار دولار في مارس الماضي بعد إتمام المراجعة الرابعة لبرنامج تسهيل الصندوق الممدد، ليرتفع إجمالي ما حصلت عليه القاهرة إلى ٣,٢ مليار دولار قبل الموافقة الصادرة الأربعاء.

أسماء عبد الباري

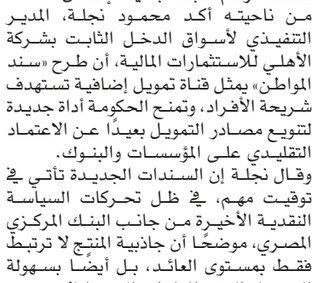

أحمد عبد المجيد:

شهادة ثقة في برنامج الإصلاح المصري

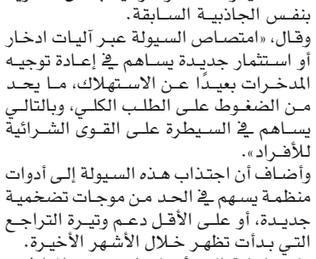

محمد علي:

القرض الجديد يدعم السيولة الدولارية

البنك الزراعي المصري يواصل دعمه للفئات الأولى بالرعاية من خلال استراتيجية متكاملة للمسئولية المجتمعية

إطلاق مبادرة سكة خير للإطعام في رمضان و٢٥٠ عملية زرع قرنية وتطوير ١٠٠ نقطة إسعاف ومبادرات للتمكين الاقتصادي في المحافظات كافة.

يواصل البنك الزراعي المصري تعزيز دوره المجتمعي وترسيخ مكانته كشريك أساسي في تحقيق التنمية المستدامة، وذلك من خلال استراتيجية متكاملة للمسئولية المجتمعية، تهدف إلى دعم الفئات الأولى بالرعاية والأسر الأكثر احتياجًا في جميع محافظات الجمهورية لتحسين جودة حياتهم، حيث تعكس هذه الاستراتيجية التزام البنك ليس فقط كمؤسسة مالية، بل كفاعل تنموي يسعى لتحقيق أثر مستدام وملموس على الأرض.

وخلال الفترة الأخيرة، تنوعت مساهمات البنك الزراعي المصري في العديد من القطاعات التي تمس جودة حياة المواطنين وتحسين مستوى معيشتهم، حيث قام البنك، وبالتزامن مع شهر رمضان المبارك، بإطلاق مبادرة سكة خير، والتي تستهدف توفير آلاف الوجبات لإفطار الصائمين، إلى جانب توزيع كوبونات مواد غذائية للأسر الأكثر احتياجًا في جميع المحافظات. وذلك بالتعاون مع مؤسستي مصر الخير وبنك الخير، لتأكيد أهمية الشراكات الفاعلة مع مؤسسات المجتمع المدني في تعظيم الأثر المجتمعي.

وفي القطاع الصحي، أسهم البنك في إجراء ٢٥٠ عملية زرع قرنية، بالتعاون مع صندوق مواجهة الطوارئ الطبية والأمراض الوراثية التابع لوزارة الصحة والسكان، كما نظم البنك قافلة لمكافحة العمى بمدينة الفيوم دعمًا لحق المرضى في الرعاية الطبية المتخصصة، بالتعاون مع مؤسسة ميرفت سلطان. كما ساهم في إنشاء غرفة فرز وصالة انتظار بمستشفى أهل مصر، بهدف تطوير الخدمات المقدمة لضحايا الحوادث والحروق.

وفي إطار دعم منظومة الطوارئ، قام البنك بتطوير وتجهيز ١٠٠ نقطة إسعاف بالتعاون مع هيئة الإسعاف المصرية، ويجري العمل على تجهيز ١٠٠ نقطة إضافية لتعزيز سرعة الاستجابة الطبية في مختلف المناطق.

وعلى صعيد التمكين الاقتصادي، نظم البنك عددًا من البازارات لدعم أصحاب المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر، ما أتاح لهم فرصًا لتسويق منتجاتهم وزيادة دخلهم، دعمًا لخطط التنمية المحلية وخلق فرص العمل. كما امتدت جهوده لتطوير وتجهيز دور أيتام لذوي الإعاقة، بما يوفر بيئة إنسانية متكاملة تتناسب مع احتياجاتهم الخاصة، في خطوة تؤكد التزام البنك بدعم الفئات الأولى بالرعاية.

وتؤكد هذه المبادرات أن البنك الزراعي المصري لا يقتصر دوره على كونه مؤسسة مصرفية فحسب، بل يمثل نموذجًا للشراكة المجتمعية الفاعلة، حيث يربط بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية والصحية، ويعزز مظلة الحماية المجتمعية، بما يسهم في تحقيق التنمية المستدامة ورفع جودة الحياة في مصر على المدى الطويل.

«بنك القاهرة» و«فوري» يحتفلان بالفوز بجائزة «أفضل صفقة لمؤسسة مالية - مصر» ضمن جوائز Euromoneyللتميز في مجال المعاملات المصرفية الدولية 2025

احتفل بنك القاهرة وشركة فوري، الشركة الرائدة في التكنولوجيا المالية في مصر، بالحصول على جائزة "أفضل صفقة لمؤسسة مالية - مصر» ضمن جوائز Euromoney (Awards for Excellence ,٢٠٢٥ Transaction Banking) العالمية، تقديرًا للدور الريادي و العمل المثمر بين المؤسستين، لتطوير وابتكار منتج متميز في مجال إدارة المدفوعات الرقمية والتدفقات النقدية، والتي دعمت جهود التحول الرقمي وأسهمت في رفع كفاءة العمليات المالية بصورة ملحوظة.

تأتي الجائزة تتويجًا لنجاح المؤسستين في تنفيذ صفقة متميزة، حيث تولى بنك القاهرة دور "بنك إدارة السيولة" للشركة، مقدمًا حلولاً مصممة خصيصاً لتلبية احتياجات الشركة، والتي وفرت أداة فعالة لإدارة التدفقات النقدية و رقمنتها بصورة شاملة، عبر التكامل بين أنظمة الشركة وأنظمة البنك، وذلك إلى جانب تعزيز أساليب التحصيل النقدي وتنظيم حركة صرف النفقات التشغيلية باستخدام أدوات دفع رقمية حديثة.

وبهذه المناسبة، صرح بهاء الشافعي نائب الرئيس التنفيذي لبنك القاهرة إن الحصول على هذه الجائزة يعكس التزام البنك بتطوير منظومة مصرفية متقدمة تعتمد على الابتكار والتكنولوجيا الحديثة لتقديم حلول فعالة لعملائه، مؤكداً أن هذا النجاح يجسّد جهود البنك في دعم وتمكين التحول الرقمي في السوق المصري باعتبار بنك القاهرة أحد أهم البنوك التي توفر حلولاً متكاملة تلبي احتياجات العملاء وفق أعلى معايير الأداء.

من جانبه، أعرب أسامة النجار رئيس مجموعة المعاملات المصرفية الدولية ببنك القاهرة (GTB) أن التكريم يعكس قدرة البنك على تصميم وتنفيذ حلول مبتكرة للعملاء من كافة القطاعات خاصة من خلال منصات رقمية متطورة والتي تساهم في تعزيز كفاءة العمليات المؤسسية لدى العملاء.

وأشار النجار إلى أن البنك سيواصل العمل على تطوير خدمات رقمية متقدمة ترتقي بمعايير العمل المصرفي وتضيف قيمة حقيقية لعملائه في مختلف القطاعات.

ومن جانبه علق المهندس أشرف صبري، الرئيس التنفيذي لشركة فوري قائلا: يعكس هذا التكريم العالمي قوة الشراكة الاستراتيجية بين فوري وبنك القاهرة، والتي تقوم على الابتكار وتكامل الخبرات لتقديم حلول رقمية متطورة تُحدث فرقًا حقيقيًا في منظومة المدفوعات وإدارة التدفقات النقدية. نؤمن بأن التحول الرقمي الفعّال يبدأ من شراكات قوية مع مؤسسات مصرفية رائدة، ويمثل هذا الإنجاز خطوة مهمة في دعم كفاءة الأعمال وتسريع وتيرة الشمول المالي والتحول الرقمي في السوق المصري

وتعد هذه الجائزة تأكيدًا على نجاح بنك القاهرة كأحد أبرز البنوك العاملة في السوق المصري، وقدرته على بناء شراكات استراتيجية تدعم رؤى التحول الرقمي، وتعزز من مساهمته في دعم القطاعات الحيوية ودفع عجلة النمو الاقتصادي على مستوى الدولة.

بنك مصر يطلق شهادة «ابن مصر» بعائد متناقص يصل إلى 22 % في السنة الأولى

تعد شهادة الادخار الثلاثية المتناقصة «ابن مصر» لمدة ٣ سنوات، من الأوعية الادخارية المتميزة والتي تتيح للعميل حرية الاختيار من دوريات صرف عائد متنوعة شهريًا وسنويًا، بالإضافة الى عوائد تنافسية متنوعة؛ حيث يبلغ العائد بدورية صرف سنويًا إلى ٢٢,٠٠٪ في السنة الأولى، و١٧,٥٠٪ في السنة الثانية، و١٣,٢٥٪ في السنة الثالثة.

كما يصل العائد بدورية صرف شهريًا إلى ٢٠,٥٠٪ في السنة الأولى، و١٦,٢٥٪ في السنة الثانية، و١٢,٢٥٪ في السنة الثالثة.

وتبدأ فئات الشهادة من ١٠٠٠ جنيه ومضاعفاتها، وتُتاح للأفراد الطبيعيين فقط، ويتم احتساب مدة الشهادة اعتبارًا من يوم العمل التالي لتاريخ الشراء، ويمكن شراء الشهادات من خلال الإنترنت والموبايل البنكي BM Online، وماكينات الصراف الآلي الخاصة بالبنك، إضافة إلى فروع البنك التي يتجاوز عددها ٩٠٠ فرع ووحدة مصرفية منتشرة بجميع أنحاء الجمهورية، مع إتاحة إمكانية الاقتراض بضمان الشهادة وإصدار بطاقات ائتمانية بضمانها، فضلاً عن إمكانية الاسترداد بعد مرور ٦ أشهر وفقًا للشروط والأحكام المنظمة.

www.facebook.com/AlamALmalNews
AlamALmalNews

حققت تحويلات المصريين بالخارج خلال العام المنصرم ٢٠٢٥ قفزات قياسية هي الأعلى على الإطلاق، إذ ارتفعت بنسبة ٤٠٫٥٪ لتسجل ٤١٫٥ مليار دولار مقارنة بنحو ٢٩٫٦ مليار دولار خلال ٢٠٢٤، في رسالة واضحة على تعافي التدفقات الدولارية وتعزيز موارد النقد الأجنبي.

بعد ارتفاعها لـ41.5 مليار دولار بزيادة 40.5 %..

تحويلات المصريين في الخارج «العمود الفقري» لتدفقات النقد الأجنبي

وخلال النصف الأول من العام المالي «يوليو - ديسمبر» ارتفعت التحويلات بنحو ٢٩٫٦٪ لتسجل نحو ٢٢٫١ مليار دولار مقابل ١٧٫١ مليار دولار خلال الفترة نفسها من العام المالي السابق، وفي ديسمبر حققت أداءً استثنائيًا محققة ارتفاعًا بنسبة ٢٤٪ لتبلغ ٤ مليارات دولار، وهو أعلى مستوى شهري في تاريخها، مقارنة بنحو ٣٫٢ مليار دولار في ديسمبر ٢٠٢٤.

وعلّق المصرفيون على أن زيادة تحويلات المصريين في الخارج تساهم في تعزيز الثقة في الجهاز المصرفي ويدعم استقرار سعر صرف الدولار مقابل الجنيه المصري، وأرجعوا الارتفاع القياسي في التحويلات إلى استقرار سوق الصرف وتوحيد سعر الدولار، إذ هما عاملان حاسمان في عودة تحويلات المصريين بالخارج إلى القنوات الرسمية، بما انعكس إيجابًا على الحصيلة الدولارية ودعم الاقتصاد الكلي.

وطالب المصرفيون بضرورة العمل على تعزيز النمو في تحويلات المصريين بالخارج من خلال طرح مزيد من الأوعية الادخارية التي تسهم في جذب تحويلات إضافية، مشيرين إلى أن الأوعية البنكية ذات العائد المرتفع التي طرحتها البنوك للعاملين في الخارج ساهمت في نقلة نوعية في حجم التحويلات، وعززت الاحتياطي النقدي لدى البنك المركزي.

بدوره، أكد تامر يوسف، مدير قطاع الخزانة والمعاملات الدولية في أحد البنوك الخاصة، أن زيادة تحويلات المصريين بالخارج سجلت ارتفاعًا تاريخيًا هو الأعلى على الإطلاق في تاريخ القطاع المصرفي، مما يدل على حدوث تحول كبير في مؤشرات الاقتصاد المصري، حيث أصبحت تحويلات المصريين بالخارج العمود الفقري للمواد الدولارية للدولة، قبل السياحة والصادرات وإيرادات قناة السويس.

وأشار يوسف إلى أن ارتفاع تحويلات المصريين إلى هذا الرقم الكبير يعكس الثقة الكبيرة في الجهاز المصرفي، في ظل الزيادة الملحوظة في الاحتياطي النقدي لدى البنك المركزي المصري وارتفاع صافي الأصول الأجنبية للقطاع المصرفي، ووصول الودائع البنكية إلى ١٥٫٣ تريليون جنيه، وهو ما يمنح العاملين في الخارج والمستثمرين الأجانب مزيدًا من الثقة في الاقتصاد المصري.

وأضاف أن ارتفاع التحويلات البنكية من قبل المصريين في الخارج يبرهن على استقرار سعر الصرف في السوق المصري، وانتهاء السوق الموازية، حيث أصبح تسعير الدولار يعتمد على العرض والطلب، مما يعطي طمأنينة للعاملين في الخارج بأن سعر الدولار هو السعر العادل، ويسهم في القضاء على السوق الموازية للعملات.

وأكد يوسف أن نمو تحويلات المصريين يدل على زيادة عدد العاملين بالخارج، مما يبرهن أيضًا على قدرتهم على مواكبة متطلبات ومهارات العمل في الخارج.

وأشار إلى أن التطور التكنولوجي في أنظمة التحويلات البنكية ساهم بشكل كبير في تحقيق مزيد من المرونة والسرعة في التحويلات، مما جعل الجهاز المصرفي يستقبل جميع التحويلات الخارجية، وأسهم في زيادة التدفقات النقدية، كما ساعد في توسع البنوك المصرية في طرح مزيد من المنتجات البنكية بالدولار وبالجنيه المصري بأسعار فائدة مرتفعة، تلبي متطلبات العملاء. وأكد ضرورة الاستمرار في طرح المزيد من الأوعية الادخارية للعاملين بالخارج، مع مراعاة متطلبات العملاء في كل وعاء بنكي.

ومن ناحيته، أكد ماجد فهمي، رئيس بنك التنمية الصناعية الأسبق، أن استقرار سوق الصرف وتوحيد سعر الدولار كانا عاملين حاسمين في عودة تحويلات المصريين بالخارج إلى القنوات الرسمية، بما انعكس إيجابًا على الحصيلة الدولارية ودعم الاقتصاد الكلي.

وقال فهمي إن وجود سعر واحد للدولار وغياب السوق الموازية ساهم في توجيه كامل التحويلات عبر الجهاز المصرفي، موضحًا: «طالما هناك ثبات في سعر الصرف وسعر موحد للدولار، فإن جميع التحويلات تأتي من خلال البنوك، وهو ما يعزز الشفافية ويرفع الحصيلة الرسمية».

وأضاف أن الفترات التي شهدت وجود سعرين للعملة كانت تؤدي إلى تسرب جزء من التحويلات عبر قنوات غير رسمية، ما كان ينعكس سلبًا على الموارد الدولارية للدولة، مشيرًا إلى أن «القضاء على السوق السوداء أعاد الثقة في الجهاز المصرفي، وبالتالي أصبحت التحويلات تتدفق بالكامل عبر القنوات الشرعية».

وأوضح فهمي أن زيادة التحويلات لا ترتبط فقط باستقرار سعر الصرف، بل أيضًا بارتفاع أعداد المصريين العاملين بالخارج وتنامي دخولهم، إلى جانب توجه شريحة كبيرة منهم لاستثمار مدخراتهم داخل مصر، سواء عبر شراء عقارات أو ضخ استثمارات مباشرة.

وقال: «هناك حالة من الاستقرار والثقة، وسعر صرف موحد، وكل ذلك يؤدي إلى زيادة الحصيلة، وهو أمر مهم وجيد للاقتصاد».

وفيما يتعلق بتأثير ذلك على ميزان المدفوعات، أكد فهمي أن ارتفاع تحويلات المصريين بالخارج يمثل عنصرًا داعمًا قويًا للحساب الجاري، موضحًا أن «زيادة التحويلات، إلى جانب تحسن إيرادات قناة السويس ونمو قطاع السياحة، تؤدي إلى تحقيق فائض في ميزان المدفوعات، وهو مؤشر إيجابي للغاية يعكس تحسنًا في تدفقات النقد الأجنبي».

وشدد رئيس بنك التنمية الصناعية الأسبق على أن المرحلة المقبلة تتطلب التركيز بقوة على ملف الصادرات، قائلًا: «ننتظر قفزات حقيقية في حصيلة التصدير، لأن الصادرات هي العنصر الأهم في تعديل كفة الميزان الاقتصادي».

وأوضح أن زيادة الصادرات تعني ارتفاع الناتج القومي الإجمالي، وتوسيع القاعدة الإنتاجية، وتوفير فرص عمل جديدة، فضلًا عن جذب استثمارات إضافية، خاصة من القطاع الخاص، وأضاف: «نمو الصادرات يعني زيادة في المشروعات الإنتاجية، وزيادة في الاستثمارات، وكلها دلالات إيجابية تسهم في معالجة جذور المشكلة الاقتصادية بشكل مستدام».

واستطرد فهمي بالتأكيد على أن الاعتماد على القطاعات الإنتاجية والتصديرية يمثل المسار الأكثر أمانًا لتحقيق نمو اقتصادي متوازن وطويل الأجل.

أسماء عبد الباري وزياد الحامدي

تامر يوسف:

تحويلات 2025 الأعلى في تاريخ القطاع المصرفي

ماجد فهمي:

توحيد سعر الدولار وراق زيادة التدفقات النقدية

البنك الأهلي المصري يرتب تمويلا مشتركا بقيمة 6.06 مليار جنيه لمشروع فيرمونت صن كابيتال بمنطقة الأهرامات

أعلن البنك الأهلي المصري قيامه بترتيب وإدارة تمويل مشترك طويل الأجل بقيمة تصل إلى ٦,٠٦٠ مليار جنيه لصالح شركة «أرابيا للفنادق»، وذلك لتمويل جانب من التكلفة الاستثمارية لمشروع إنشاء فندق (فيرمونت صن كابيتال) بطاقة فندقية ٤٩٠ غرفة وجناح، بالإضافة إلى المطاعم وقاعات الاجتماعات والنادي الصحي وملاحقه من المباني الخدمية، وإنشاء شقق سكنية فندقية تُدار وفق أعلى المعايير العالمية بمنطقة الأهرامات، وذلك في إطار دوره المحوري في دعم الاستثمارات الاستراتيجية والمشروعات القومية ذات الأثر الاقتصادي المستدام، وتعزيز نمو قطاع السياحة المصري.

ويتولى البنك الأهلي المصري دور وكيل التمويل ووكيل الضمان، ضمن تحالف مصرفي يضم كلًا من المصرف المتحد، بنك التنمية الصناعية، بنك بيت التمويل الكويتي - مصر، البنك الزراعي المصري، وبنك البركة، بما يعكس نموذجًا للتعاون المصرفي في تمويل المشروعات الكبرى ذات الجدوى الاقتصادية العالية.

وأكد محمد الأتربي، الرئيس التنفيذي للبنك الأهلي المصري، أن ترتيب هذا التمويل يأتي امتدادًا لالتزام البنك بدعم المشروعات الاستثمارية الكبرى التي تسهم في تعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني، مشيرًا إلى أن المشروع يمثل إضافة نوعية للبنية السياحية الفاخرة في مصر، ويسهم في تعظيم العائد الاستثماري وخلق فرص عمل مستدامة خلال مرحلتي الإنشاء والتشغيل. ويمثل الموقع الاستراتيجي للمشروع بالقرب من أهرامات الجيزة، وبجوار المتحف المصري الكبير، ميزة فريدة تعزز من جاذبيته السياحية والاستثمارية، وتدعم زيادة معدلات الإشغال، بما ينعكس إيجابيًا على العائد الاستثماري واستدامة المشروع، مضيفًا أن هيكل التمويل تم تصميمه بما يتوافق مع طبيعة المشروع، مع الالتزام بتطبيق أفضل ممارسات الحوكمة وإدارة المخاطر.

كما أكد أن البنك الأهلي المصري يولي اهتمامًا خاصًا بتمويل المشروعات التي تدعم مستهدفات الدولة لزيادة الطاقة الفندقية، وتعزيز تنافسية المقصد السياحي المصري عالميًا، وتحقيق نمو مستدام في قطاع السياحة باعتباره أحد أهم مصادر الدخل القومي وداعمًا رئيسيًا لتدفقات النقد الأجنبي.

وأضاف الأتربي أن التوسع في المشروعات الفندقية الكبرى يمثل ركيزة أساسية لدعم الاقتصاد الوطني، لما له من آثار اقتصادية مباشرة وغير مباشرة تشمل تنشيط قطاعات النقل والخدمات والمقاولات وسلاسل الإمداد، فضلًا عن تعظيم القيمة المضافة للأصول السياحية والتاريخية المحيطة بالمشروع.

من جانبها، أوضحت سهى التركي، نائب الرئيس التنفيذي للبنك الأهلي المصري، أن اختيار شركة إدارة فندقية عالمية ذات خبرة راسخة يعزز من فرص نجاح المشروع واستدامته التشغيلية، ويسهم في رفع تنافسية السياحة المصرية بما يتماشى مع خطط الدولة للتنمية العمرانية المتكاملة.

وأضافت أن المشروع يدعم زيادة الطاقة الاستيعابية للغرف الفندقية الفاخرة في واحدة من أكثر المناطق السياحية جذبًا على مستوى العالم، بما يواكب الطلب المتنامي على السياحة الراقية وسياحة المؤتمرات والفعاليات الدولية، ويسهم في رفع متوسط إنفاق السائح وإطالة مدة الإقامة، بما ينعكس إيجابيًا على إيرادات الدولة من النقد الأجنبي.

وأضاف شريف رياض، رئيس الشركات الكبرى والقروض المشتركة التنفيذي، أن هيكل التمويل تم تصميمه ليتناسب مع الطبيعة الاستثمارية للمشروع، من خلال فترات سداد طويلة الأجل تتوافق مع مراحل التنفيذ والتشغيل والتدفقات النقدية المتوقعة، بما يضمن استدامة المشروع ماليًا، ويحقق التوازن بين متطلبات التمويل وإدارة المخاطر المصرفية وفقًا لأفضل المعايير المهنية.

كما أكد طارق فايد، الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب للمصرف المتحد، أن المصرف المتحد شريك وطني في دعم منظومة نمو السياحة المصرية وتحقيق التنمية الشاملة وفقًا لرؤية الدولة المصرية ٢٠٣٠. وأضاف أن هذا التمويل المشترك بمشاركة كوكبة من المؤسسات البنكية يعكس البعد الاستراتيجي الراسخ بأهمية دعم النمو السياحي، لما له من أثر مباشر وغير مباشر على رفع معدلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة من خلال توفير فرص عمل وجذب الاستثمار المحلي والعالمي، وتعزيز الموارد من العملة الأجنبية.

فالقطاع السياحي مرتبط بنحو ٧٠ صناعة وسطية، منها: صناعة الضيافة والفنادق والمطاعم، النقل والمواصلات، السفر والسياحة الداخلية، صناعة الحرف اليدوية والتراثية، صناعة البناء والتشغيل، الصناعة المالية والخدمات البنكية والرقمية، صناعة التأمين، فضلاً عن صناعة الثقافة والترفيه، وغيرها. ومن هنا يبرز دور المصرف المتحد كشريك استراتيجي وتمويلي في دعم منظومة السياحة، عبر تقديم مجموعة من الحلول البنكية والرقمية والتمويلات اللازمة لدعم هذا القطاع الواعد، وأيضًا المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي ترتبط به سواء الخدمية أو الاستثمارية.

وأوضح أن هذا التمويل جاء في وقت يشهد فيه قطاع السياحة المصرية انتعاشًا غير مسبوق بعد سنوات من التحديات العالمية والإقليمية، حيث تشير مؤشرات وزارة السياحة إلى أن مصر تشهد انتعاشًا قويًا وزيادة في أعداد الزوار والإيرادات، ما يؤكد أهمية التكامل بين السياسات الحكومية والاستثمارات المالية المحلية. وفق بيانات وزارة السياحة، استقبلت مصر نحو ١٩ مليون سائح خلال عام ٢٠٢٥، بزيادة ٢١٪ مقارنة بعام ٢٠٢٤، مما يعكس قدرة مصر على المنافسة العالمية واستعادة ثقة السوق الدولية في المنتج السياحي المصري. وقد ساهمت الدولة بأجهزتها المختلفة بالتعاون مع البنك المركزي المصري في هذا الانتعاش من خلال تطوير البنية التحتية السياحية الضخمة، عبر الافتتاحات الجزئية والاستعدادات النهائية للمشروعات الكبرى، والتحسينات في شبكات المطارات، وتسهيل إجراءات التأشيرة لجذب المزيد من الأسواق، مستهدفة رفع أعداد السياح إلى مستويات أعلى في السنوات المقبلة، مع استمرار الاستثمار في تنويع المنتجات السياحية.

ومن جانبه قال حسين رفاعي، الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب لبنك التنمية الصناعية: «تعكس مشاركة بنك التنمية الصناعية بقيمة ٧٥٠ مليون جنيه في هذا التمويل المشترك التزام البنك بدعم المشروعات السياحية الكبرى ذات الأثر الاقتصادي الممتد، في ظل ارتباط قطاع السياحة بأكثر من ٧٠ نشاطًا إنتاجيًا وخدميًا، وبما يتماشى مع مستهدفات الدولة لاستيعاب ٣٠ مليون سائح سنويًا بحلول عام ٢٠٣٠ وتعزيز مكانة مصر كوجهة سياحية عالمية».

ويحظى مشروع «فيرمونت صن كابيتال» بمقومات استثمارية متميزة، في مقدمتها موقعه الاستراتيجي بإطلالة مباشرة على المتحف المصري الكبير ومنطقة الأهرامات، بما يعزز من جاذبيته ويمنحه قيمة مضافة قوية ضمن خريطة المشروعات الفندقية الراقية في السوق المصري.

وأضاف رفاعي أن انضمام البنك إلى هذا التحالف المصرفي يؤكد دوره المتنامي في التمويلات المشتركة الكبرى، وحرصه على دعم الاستثمارات الاستراتيجية التي تسهم في نمو القطاع السياحي وتعزيز النمو الاقتصادي المستدام.

أوضحت هالة صادق، الرئيس التنفيذي وعضو مجلس إدارة بنك بيت التمويل الكويتي - مصر، بالمشاركة في التمويل المشترك لمشروع فندق فيرمونت صن كابيتال، والذي يبلغ إجماليه ٦,٠٦ مليار جنيه، أن المشروع يهدف إلى دعم قطاع السياحة، مما سوف يؤدي إلى النمو المستمر ودفع عجلة التنمية الاقتصادية في مصر. وتؤكد مساهمة KFH- Egypt في هذا القرض المشترك التزامنا بدعم المشروعات الرائدة التي تحقق قيمة وتنمية مستدامة للاقتصاد والمجتمع.

كما قال حازم حجازي، الرئيس التنفيذي ونائب رئيس مجلس الإدارة لبنك البركة - مصر: «يسعدنا المشاركة في تمويل مشروع فندق «فيرمونت - صن كابيتال» بمدينة السادس من أكتوبر بالتعاون مع بقية البنوك المشاركة، بما يعكس قوة الشراكات المصرفية في دعم الاستثمارات الاستراتيجية في قطاع الضيافة. وتمثل مساهمة بنك البركة البالغة ٣٠٠ مليون جنيه جزءًا من التمويل الإجمالي البالغ ٦,٠٦ مليار جنيه، لتعزيز البنية التحتية السياحية ودعم النمو الاقتصادي المستدام وخلق فرص عمل، بما يتماشى مع رؤية مصر ٢٠٣٠ لتعزيز التنمية العمرانية المستدامة وتنمية قطاع السياحة».

وأكد محمد أبو السعود، الرئيس التنفيذي للبنك الزراعي المصري، اعتزاز البنك بالمشاركة في تحالفات مصرفية لدعم القطاع السياحي، الذي يُعد من أهم القطاعات المساهمة في نمو الاقتصاد المصري، وينعكس النهوض به على جميع القطاعات الاقتصادية الأخرى، بما يساهم في تنفيذ خطط التنمية المستدامة للدولة.

وأشار إلى أن هذا التحالف المصرفي لتمويل مشروع إنشاء فندق فيرمونت صن كابيتال يأتي في توقيت هام تتجه فيه أنظار شعوب العالم نحو مصر، وتتوق لزيارتها خاصة بعد الافتتاح العالمي للمتحف المصري الكبير، حيث يسهم التمويل في زيادة عدد الغرف الفندقية، والذي يُمثل أحد عناصر الجذب السياحي، مشيدًا باحترافية فرق العمل بالبنوك المشاركة في التحالف، ودورهم الفعال في إتمام هذا التمويل بنجاح وكفاءة في مختلف مراحله.

وأكد أبو السعود أهمية الدور الحيوي للبنك الزراعي المصري في تمويل ومساندة كافة الأنشطة الصناعية والزراعية والخدمية، التي تساهم في خلق فرص العمل وتحسين مستوى معيشة كافة المواطنين على اختلاف فئاتهم وشرائحهم، مؤكداً حرص البنك على تقديم حلول تمويلية متكاملة للأفراد والشركات بصورة ميسرة ومتطورة في كافة الأنشطة الاقتصادية.

وقد صرح مؤسس مجموعة عربية للتنمية، المهندس طارق شكري، أن إنشاء فندق فيرمونت يأتي ضمن خطة المجموعة لإنشاء ٥٠٠٠ غرفة ووحدة فندقية لمشاريع الشركة المختلفة، وذلك تماشيًا مع توجه القيادة السياسية في دعم قطاع السياحة، وصولاً إلى ٥٠٠ ألف غرفة فندقية لسد عجز الغرف الفندقية، ومواجهة خطة التنمية السياحية للدولة التي تهدف إلى وصول عدد السائحين في مصر إلى ٣٠ مليون سائح بحلول عام ٢٠٣٠.

ويخصص التمويل لدعم تطوير مشروع «فندق فيرمونت صن كابيتال» المقام على مساحة تقارب ٥٤,٥ ألف متر مربع داخل مشروع «كومباوند صن كابيتال» الممتد على مساحة ٥٥٧ فدانًا، ويضم فندقًا خمس نجوم بإطلالة مباشرة ومتميزة على أهرامات الجيزة، إلى جانب شقق سكنية فندقية تُدار وفقًا لأعلى المعايير العالمية.

وبلغت القيمة الإجمالية للتمويل المشترك طويل الأجل نحو ٦,٠٦٠ مليار جنيه، حيث ساهم البنك الأهلي المصري بمبلغ ٢,٨١٠ مليار جنيه بصفته وكيل التمويل ووكيل الضمان، فيما شارك كل من المصرف المتحد بمبلغ مليار جنيه، وبنك التنمية الصناعية بمبلغ ٧٥٠ مليون جنيه، وبنك بيت التمويل الكويتي - مصر بمبلغ ٧٠٠ مليون جنيه، والبنك الزراعي المصري بمبلغ ٥٠٠ مليون جنيه، وبنك البركة بمبلغ ٣٠٠ مليون جنيه، وذلك في إطار تحالف مصرفي يعكس ثقة القطاع المصرفي في جدوى المشروع وقدرته على تحقيق عوائد مستدامة.

وقد تولى مكتب سري الدين وشركاه دور المستشار القانوني للبنوك المشاركة، بينما قامت شركة مصر كابيتال بدور المهندس الاستشاري المستقل للمشروع.

بنك مصر يتبرع بنحو 130 مليون جنيه لدعم مؤسستي «مجدي يعقوب _ أهل مصر»

انطلاقًا من إيمانه الراسخ بدوره الوطني والتنموي، وحرصه المستمر على دعم المنظومة الصحية والارتقاء بجودة الخدمات الطبية المقدمة للمواطنين في مختلف محافظات جمهورية مصر العربية، وقّع بنك مصر اتفاقيتي دعم مع كل من مؤسسة مجدي يعقوب لأمراض وأبحاث القلب ومؤسسة ومستشفى أهل مصر لعلاج الحروق، بإجمالي تبرعات يبلغ نحو ١٣٠ مليون جنيه مصري، وذلك في إطار التزام البنك بمسؤوليته المجتمعية ودعمه للقطاع الصحي باعتباره أحد أهم القطاعات الحيوية المرتبطة بصحة الإنسان.

وجرى توقيع الاتفاقيتين بحضور هشام عكاشه الرئيس التنفيذي لبنك مصر، و دينا الجزار رئيس قطاع التطوير وجمع التبرعات بمؤسسة مجدي يعقوب لأمراض وأبحاث القلب، والدكتورة هبة السويدي - مؤسس ورئيس مجلس أمناء مؤسسة ومستشفى أهل مصر لعلاج الحروق، وبحضور كل من حسام الدين عبد الوهاب نائب الرئيس التنفيذي لبنك مصر، والدكتورة فاطمة الجولي رئيس قطاع اتصالات المؤسسة ببنك مصر، إلى جانب لفيف متميز من قيادات البنك والمؤسستين.

ويتيح بروتوكولا التعاون تقديم دعم لمؤسسة مجدي يعقوب لأمراض وأبحاث القلب بقيمة ٥٠ مليون جنيه مصري للمساهمة في دعم جناح المرضى البالغين، بالإضافة إلى ١٠ ملايين جنيه مصري لتجهيز وتطوير منطقة الانتظار بمركز مجدي يعقوب العالمي للقلب بالقاهرة، بما يسهم في تعزيز كفاءة الخدمات المقدمة للمرضى وذويهم داخل المركز.

كما يشمل التعاون تقديم دعم يزيد على ٧٠ مليون جنيه مصري لصالح مستشفى أهل مصر لعلاج الحروق، لاستكمال التشطيبات الداخلية وتجهيز الأجهزة الطبية بقسم الإقامة الداخلية للأطفال بالدور الثاني بالمستشفى، بما يساعد على تسريع وتيرة الانتهاء من الأعمال ورفع جاهزية القسم لاستقبال الحالات وتقديم رعاية طبية متخصصة وفق أعلى المعايير.

وفي هذا السياق، أكد هشام عكاشه الرئيس التنفيذي لبنك مصر أن تنمية الإنسان تأتي على رأس أولويات البنك، من خلال التركيز على محاور التنمية المتعددة، وفي مقدمتها الصحة والتعليم والتمكين الاقتصادي، وغيرها من الأنشطة التنموية التي تستهدف تحقيق أثر مستدام في المجتمع. وأوضح أن قطاع الصحة يُعد أحد الركائز الأساسية في استراتيجية المسؤولية المجتمعية لبنك مصر، لما له من تأثير مباشر في تحسين جودة الحياة ودعم مسيرة التنمية الشاملة، مشيرًا إلى أن التعاون مع الكيانات الصحية الكبرى مثل مؤسسة مجدي يعقوب ومستشفى أهل مصر يجسد التزام البنك بدعم مؤسسات الرعاية الصحية وتعزيز قدرتها على تقديم خدمات علاجية متطورة للفئات الأكثر احتياجًا، ويُعد نموذجًا فاعلًا يحتذى به.

وأضاف أن بنك مصر يواصل تنفيذ مبادرات ومشروعات نوعية تسهم في تطوير الخدمات الصحية وتوسيع نطاق الاستفادة منها، مع إيلاء أهمية قصوى لتعزيز التعاون مع مختلف شركاء التنمية، إيمانًا بأهمية تكامل الجهود لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وإحداث أثر إيجابي ملموس في حياة المواطنين.

وقد صرحت دينا الجزار، رئيس قطاع التطوير وجمع التبرعات بمؤسسة مجدي يعقوب لأمراض وأبحاث القلب: «خالص الشكر والتقدير لبنك مصر على دعمه المتواصل للمؤسسة، والذي يُمثل دفعة قوية لجهودنا في تطوير خدماتنا العلاجية والارتقاء بها. إن هذا التبرع سيسهم بشكل فعّال في تعزيز قدراتنا على تقديم رعاية طبية متخصصة وفق أعلى المعايير العالمية، ويُمكننا من الاستمرار في تقديم رسالتنا الإنسانية لخدمة المرضى».

وقد صرّحت الدكتورة هبة السويدي، مؤسس ورئيس مجلس أمناء مؤسسة ومستشفى أهل مصر لعلاج الحروق: «يسعدنا استمرار شراكتنا الاستراتيجية طويلة الأمد مع بنك مصر، والتي تمثل نموذجًا حقيقيًا للتعاون الفعّال بين مؤسسات المجتمع لدعم القطاع الصحي، إن هذا التعاون يُعد خطوة مهمة في مسيرة استكمال منظومة الرعاية الطبية المتكاملة التي تقدمها المستشفى لمرضى الحروق، لا سيما الأطفال، ويأتي امتدادًا لشراكة قائمة ومثمرة بين الجانبين. كما يعكس التزامًا مشتركًا بإحداث أثر مستدام، وبناء كفاءات واعدة تسهم في تطوير خدمات الرعاية الصحية والارتقاء بها وفق أعلى المعايير.»

ويؤكد بنك مصر استمراره في تعزيز جهوده في مجال المسؤولية المجتمعية عبر مختلف المحاور التنموية التي تخدم المجتمع وتُسهم في بناء مستقبل أفضل، حيث بلغ إجمالي المخصص لدعم الأنشطة التنموية خلال عام ٢٠٢٥ نحو ١,٥ مليار جنيه مصري، وذلك تعزيزًا لقيم واستراتيجيات عمل البنك، وتأكيدًا لالتزامه بالتنمية المستدامة وتحقيق الرخاء لمصر.

رئيس النقابة العامة لبدالي التموين:

تشكيل غرفة عمليات لمتابعة صرف السلع التموينية والمنحة خلال رمضان والعيد

30 ألف بدال يواصلون صرف السلع للمستحقين بلا توقف

المنظومة الإلكترونية أثبتت كفاءتها في ضمان الشفافية

قال ماجد نادي، رئيس النقابة العامة لبدالي التموين، إنه تم تشكيل غرفة عمليات لمتابعة صرف السلع التموينية وصرف المنحة، بالتنسيق مع الشركة القابضة للصناعات الغذائية عددًا من القيادات التنفيذية والمسؤولين عن قطاعات السلع والإمداد، حيث يشارك فيها الدكتور المهندس علاء ناجي، العضو المنتدب والرئيس التنفيذي للشركة، إلى جانب المحاسب عادل الخطيب، المسؤول عن ملف المطاحن والمضارب واللواء محمد المحروقي، المشرف على قطاع الصناعات الغذائية.

كما تضم الغرفة رؤساء شركات الجملة والمجمعات الاستهلاكية التابعة للشركة، ومنها الشركة المصرية لتجارة الجملة، والعامة لتجارة الجملة، وشركة النيل للمجمعات الاستهلاكية، وشركة الإسكندرية للمجمعات الاستهلاكية، بالإضافة إلى ماجد نادي رئيس النقابة العامة لبقالي التموين، وهشام الدجوي رئيس شعبة المواد الغذائية بالغرفة التجارية بمحافظة الجيزة، ويأتي تشكيل هذه اللجنة في إطار تعزيز التنسيق بين مختلف الجهات المعنية، لضمان متابعة توافر السلع بالمخازن والمنافذ التموينية، والتدخل السريع حال ظهور أي معوقات تؤثر على انتظام عمليات الصرف.

وأضاف في حوار له مع عالم المال، أن صرف المنحة التموينية الإضافية يسير بصورة منتظمة في جميع المحافظات، كما أن ما يقرب من ٣٠ ألف بدال تموين يواصلون يوميًا صرف السلع للمواطنين المستحقين دون توقف، وهناك التزام كامل بالتعليمات المنظمة لعملية الصرف، سواء فيما يتعلق بقيمة المنحة أو بنوعية السلع المتاحة، وإلى نص الحوار.

كيف تسير عمليات صرف المنحة التموينية الإضافية حتى الآن؟

عمليات صرف المنحة التموينية الإضافية تسير بصورة منتظمة في جميع المحافظات، كما أن ما يقرب من ٣٠ ألف بدال تموين يواصلون يوميًا صرف السلع للمواطنين المستحقين دون توقف، وهناك التزام كامل بالتعليمات المنظمة لعملية الصرف، سواء فيما يتعلق بقيمة المنحة أو بنوعية السلع المتاحة، نحن نعمل وفق منظومة واضحة تضمن وصول الدعم إلى مستحقيه بسهولة ويسر.

كما يوجد إقبال ملحوظ منذ بدء الصرف، وهو ما يعكس أهمية المنحة في تخفيف الأعباء عن الأسر المستفيدة من بطاقات التموين.

هل يتم صرف المنحة بالتوازي مع المقررات التموينية وما حقيقة توقف الصرف؟

صرف المقررات التموينية مستمر بشكل طبيعي وغير صحيح بالمرة توقف الصرف لأي سبب من الأسباب ، وذلك بالتوازي مع صرف المنحة الإضافية، تنفيذًا لتوجيهات وزير التموين والتجارة الداخلية الدكتور شريف فاروق.

والذي شدد على ضرورة عدم تأثر صرف المقررات الشهرية بأي ضغط ناتج عن المنحة، في حين أن المخزون الاستراتيجي من السلع مطمئن، ويتم ضخ كميات إضافية بشكل مستمر حسب احتياجات كل محافظة، بحيث يحصل المواطن على مقرراته الشهرية والمنحة دون تأخير أو تكدس.

ماذا عن آليات المتابعة والرقابة خلال فترة الصرف؟

هناك غرفة عمليات مركزية تعمل على مدار الساعة، بالتنسيق مع الشركة القابضة للصناعات الغذائية، لمتابعة توافر السلع بالمخازن والمنافذ التموينية لحظة بلحظة، كما أن التواصل يتم بشكل مباشر ومستمر مع مديريات التموين في المحافظات، لرصد أي معوقات قد تظهر أثناء عملية الصرف، سواء كانت تتعلق بنقص سلعة معينة أو أعطال فنية في أنظمة التشغيل، وأي مشكلة يتم الإبلاغ عنها يتم التعامل معها فورًا، وهناك استجابة سريعة لضمان عدم تأثر المواطن بالخدمة.

كيف يتم إخطار المواطنين استحقاق صرف المنحة؟

الوزارة اعتمدت آلية واضحة وشفافة لإخطار المواطنين المستحقين، حيث تظهر رسالة على بون صرف الخبز نصها: «تم إضافة مبلغ ٤٠٠ جنيه»، و هذه الرسالة توضح للمواطن قيمة الدعم المضافة على بطاقته التموينية بشكل مباشر، ما يزيل أي التباس بشأن الاستحقاق، والمنظومة الإلكترونية أثبتت كفاءتها في ضمان الشفافية، فالمواطن يرى بنفسه قيمة الدعم أثناء عملية الصرف.

ما أبرز السلع المتاحة ضمن المنحة؟ وهل هناك التزام بالأسعار؟

المنحة التموينية مخصصة لشراء سلع أساسية وفق الأسعار الرسمية المعلنة، مؤكدًا أن جميع المنافذ ملتزمة بتلك الأسعار دون زيادة.

وتشمل قائمة السلع المتاحة الآتي:

السكر بسعر ٢٨ جنيهًا للكيلو

الأرز بسعر ٢٤ جنيهًا للكيلو

الزيت ٧٠٠ مللي بسعر ٤٨ جنيهًا للعبوة

الزيت ٨٠٠ مللي بسعر ٥٤ جنيهًا للعبوة

المكرونة ٣٥٠ جرام بسعر ٨,٥ جنيه للعبوة

والمواطن يمكنه اختيار احتياجاته بحرية من بين السلع المتاحة بما يتناسب مع قيمة المنحة، بما يحقق أقصى استفادة ممكنة للأسر.

هل هناك توجيهات خاصة للبدالين خلال هذه الفترة تزامنا مع موسم رمضان والأعياد؟

هناك تعليمات واضحة بضرورة الالتزام الكامل بضوابط الصرف، مع التأكيد على حسن معاملة المواطنين وتسهيل الإجراءات، خاصة في أوقات الذروة، البدالين جزء أساسي من منظومة الدعم، ويحرصون على أداء دورهم الوطني في خدمة المواطنين، مع وجود تعاون كبير بين المنافذ التموينية والشركة القابضة لضمان انتظام الإمدادات.

وكيف ترى سير العمل حتى الآن؟

المؤشرات إيجابية، ولا توجد أزمات مؤثرة على مستوى الجمهورية، كما أن المتابعة الميدانية مستمرة للتأكد من انتظام الصرف وتوافر السلع بالكميات الكافية، وهدفنا هو أن تصل المنحة والمقررات التموينية إلى كل مستحق دون عناء، هناك تنسيق كامل بين جميع الجهات المعنية، والعمل مستمر بروح الفريق لضمان استقرار منظومة الدعم وتحقيق أقصى استفادة للمواطنين وتوجد لجنة لمتابعة الصرف.

من هم أعضاء غرفة العمليات المشكَّلة لمتابعة صرف السلع التموينية والمنحة الإضافية؟

تضم غرفة العمليات التي تم تشكيلها بالتنسيق مع الشركة القابضة للصناعات الغذائية عددًا من القيادات التنفيذية والمسؤولين عن قطاعات السلع والإمداد، حيث يشارك فيها الدكتور المهندس علاء ناجي، العضو المنتدب والرئيس التنفيذي للشركة، إلى جانب المحاسب عادل الخطيب، المسؤول عن ملف المطاحن والمضارب والسلع، واللواء محمد المحروقي، المشرف على قطاع الصناعات الغذائية، كما تضم الغرفة رؤساء شركات الجملة والمجمعات الاستهلاكية التابعة للشركة، ومنها الشركة المصرية لتجارة الجملة، والعامة لتجارة الجملة، وشركة النيل للمجمعات الاستهلاكية، وشركة الإسكندرية للمجمعات الاستهلاكية، بالإضافة إلى ماجد نادي رئيس النقابة العامة لبقالي التموين، وهشام الدجوي رئيس شعبة المواد الغذائية بالغرفة التجارية بمحافظة الجيزة، ويأتي تشكيل هذه اللجنة في إطار تعزيز التنسيق بين مختلف الجهات المعنية، لضمان متابعة توافر السلع بالمخازن والمنافذ التموينية، والتدخل السريع حال ظهور أي معوقات تؤثر على انتظام عمليات الصرف.

غادة نعيم

شعبة الحلويات تحذر..

عودة تصدير السكر يرفع أسعار الحلويات في رمضان 20 %

حذرت شعبة الحلويات بالغرف التجارية من أن فتح الباب لتصدير السكر سيؤدي إلى استمرار ارتفاع أسعار الحلويات خلال شهر رمضان، حتى تصل الزيادة إلى نحو ٢٠٪.

وأشارت إلى أن هناك توقعات بارتفاع ملحوظ في أسعار الحلويات نتيجة زيادة الأعباء المتعلقة بالعملية الإنتاجية، والمتمثلة في ارتفاع أسعار المحروقات والكهرباء، إلى جانب زيادة تكاليف العمالة والتشغيل، ومستلزمات الخيام والزينة.

وقال الدكتور مدحت الفيومي، رئيس شعبة الحلويات بغرفة الدقهلية التجارية،، إن عملية ارتفاع الأسعار تتناسب طرديًا مع العوامل الاقتصادية، خاصة أنه قبل قدوم شهر رمضان المبارك كان هناك تراجع في أسعار السكر والدقيق، وكانت الأمور طبيعية، ولكن مع فتح تصدير السكر الذي أعلنت عنه الحكومة، ارتفع سعر طن السكر من ٢٢-٢٣ ألف جنيه ليصل إلى ٢٤-٢٥ ألف جنيه، وبالتالي ستترتفع أسعار الحلويات، خاصة أن السكر عنصر أساسي في صناعة الحلويات.

وأشار إلى أن ارتفاع السكر يؤدي مباشرة إلى ارتفاع عناصر أخرى معه، لا يشعر بها المواطن مباشرة، لكن التاجر يلاحظها، مثل تكاليف الخدمات، وأجور العاملين، والتأمينات، وأسعار المياه، فضلاً عن أسعار الخيمة الرمضانية ومتعلقاتها من لمبات الإضاءة والزينة والفراشة، وكلها أعباء على التاجر.

وأشار «الفيومي» إلى أن هناك أعباء أخرى ومصروفات يدفعها التاجر للوحدة المحلية «الحي» من أجل إقامة الخيمة الرمضانية أمام المحل، تصل إلى ١٠ آلاف جنيه، بالإضافة إلى مبالغ مالية كبيرة تدفع للكهرباء، وهو ما يتكبده التاجر، مشيرًا إلى أن أسعار علب الحلويات والتغليف ارتفعت أيضًا على حد قوله.

وردًا على سؤال حول ارتفاع أسعار خامات الحلويات من الدقيق والعسل والزيت، أكد «الفيومي» أن تكاليف خامات التصنيع تراجعت هذا العام مقارنة بالعام الماضي، وأن جميع الخامات متوفرة ولا يوجد فيها نقص، ما يجعل الزيادة في السعر النهائي للمنتج محدودة هذا العام، كاشفًا عن أن نسبة الارتفاع المتوقعة قد تصل إلى ٢٠٪.

تراجع أسعار السكر

وأشار «الفيومي» إلى تراجع أسعار السكر خلال شهري ديسمبر ٢٠٢٥ ويناير ٢٠٢٦، وهي الفترة التي أمنت فيها المصانع احتياجاتها لشهر رمضان الكريم لتصل إلى مستوى ٢٢ ألف جنيه للطن، مقابل ٣٧ ألف جنيه كانت قد سجلتها خلال تجهيزات الموسم الرمضاني السابق، ما يعني تحقيق هبوط تجاوزت نسبته ٤٠٪ تقريبًا، غير أنه عاود الارتفاع مرة أخرى خلال الأيام الأخيرة، ليصل إلى ٢٤-٢٥ ألف جنيه للطن مع بداية شهر رمضان الكريم.

في سياق متصل، توقع عبدالله الإمام، عضو شعبة السكر والحلويات بغرفة القاهرة التجارية، أن ترتفع مبيعات الحلويات خلال موسم شهر رمضان الحالي بما يتراوح بين ٢٠٪ و٢٥٪، نظرًا لزيادة الإقبال على تناول الحلويات في الشهر الكريم، الذي يعد «موسمًا» لكافة أشكال الحلويات.

وأشار «الإمام»، في تصريحات لـ«عالم المال»، إلى أن موسم رمضان ٢٠٢٦ سيشهد أيضًا زيادة إقبال المستهلكين على جميع أنواع الحلويات، سواء الرمضانية منها أو غيرها، لافتًا إلى أن ذلك يأتي مدعومًا بزيادة المعروض الناتج عن تراجع أسعار السكر خلال الفترة الماضية، وهو ما عزز إنتاج الشركات والمصانع خلال الموسم الحالي، متابعًا أن ذلك سوف ينعكس على الأسعار وفقًا لرؤية وتقدير كل تاجر.

أسامة عبدالله

الفيومي:

تكلفة العمالة والخيمة الرمضانية أعباء إضافية على التجار

محمد محروس مؤسس منصة قراءة لذكاء الأسواق:

72 % من تمويلات المنطقة ديون والسوق المصرية تحقق نموا 500 %

وصف محمد محروس، مؤسس منصة قراءة لذكاء الأسواق، المشهد الاستثماري في عام ٢٠٢٥ بأنه مر بمرحلة إعادة هيكلة جذرية شملت تغير القطاعات الجاذبة للاستثمار وأنماط التمويل وسلوك المستثمرين، موضحًا أن السوق تتحرك بقوة نحو قطاعات كانت مهمشة سابقًا، وعلى رأسها التكنولوجيا الحكومية والامتثال التنظيمي وقطاعات البيانات والتكنولوجيا العميقة مع استمرار قيادة قطاع التكنولوجيا المالية Fin Tech للمشهد.

وأوضح أن تحليل القطاعات التكنولوجية في أسواق الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يعكس تحولا واضحًا في أولويات الاستثمار حيث تتصدر التكنولوجيا المالية المشهد الإقليمي بنحو ١١٧ تحركا استراتيجيًا، مقابل ١٨ تحركا في السوق المصرية، تليها تطبيقات الذكاء الاصطناعي بنحو ٦٦ تحركا ثم الخدمات اللوجستية الرقمية وسلاسل الإمداد بنحو ٣٧ تحركا مباشرًا.

يأتي هذا بالإ ضافة إلى ٤ تحركات مرتبطة بالبنية التحتية الكهربائية EV Infrastructure التي تُعد جزءًا أصيلا من قطاع التنقل إلى جانب نشاط ملحوظ في الأمن السيبراني والصحة الرقمية، بنحو ٢٨ تحركا لكل منهما في مؤشر واضح على تسارع التحول نحو الاقتصاد الرقمي والخدمات الذكية في المنطقة.

وبسؤاله عن السوق المصرية أوضح أنه شهد تغيرًا واضحًا في طبيعة التمويلات حيث لم يعد التركيز منصبًا على تمويلات مرحلة التأسيس، بل انتقل بشكل أكبر إلى تحركات النمو موضحًا أن متوسط حجم التحرك الاستراتيجي الواحدة ارتفع إلى نحو ٦,٦ مليون دولار مع تسجيل معدلاتنمو تجاوزت ٥٠٠٪، مقارنة بالسنوات السابقة وهو ما يعكس درجة متقدمة من نضج السوق، وقدرته على استيعاب رؤوس أموال أكبر.

وأضاف أن مصر نجحت في جذب ٢٢٠ مليون دولار خلال الربع الأخير من عام ٢٠٢٥ مؤكدًا أن السوق المصرية أصبحت أكثر جاذبية للمستثمرين الإقليميين، خاصة في ظل اعتماد عدد كبير من الشركات على مصر كمركز للعمليات التشغيلية مقابل التوسع التجاري في أسواق الخليج.

وفيما يتعلق بأنماط التمويل على مستوى منطقة الشرق الأوسط قال أن ٧٢٪ من التمويلات اتجهت إلى أدوات الدين في شهر أكتوبر ٢٠٢٥ وذلك يعكس تحولا في رغبة المستثمرين لبناء مسارات عائد طويلة الأجل، دون التخلي عن حصص ملكية كبيرة مشيرًا إلى أن هذا النموذج يمنح الشركات مرونة مالية أعلى ويخفف الضغوط على التدفقات النقدية.

ولفت إلى أن نحن لا نشهد تراجعًا في السيولة بل نشهد فلترة للسوق فالمستثمر اليوم لا يشتري الوعود بل يشتري الأنظمة والبيانات، ومن يمتلك التكنولوجيا العميقة في مصر اليوم هو من يمتلك مفاتيح النمو في الخليج غدًا.

وأكد أن هذا التحول لا يعكس تراجعًا في شهية المخاطرة بقدر ما يعبر عن انتقال الاستثمار إلى مرحلة أكثر عقلانية إذ يفضل المستثمرون توجيه التمويل نحو الاستحواذات والشراكات الاستراتيجية التي تحقق قيمة مضافة مباشرة بدلاً من الاعتماد على الإنفاق التسويقي المكلف الذي كان سائدًا في سنوات سابقة.

وعن القطاعات الأكثر جذبًا للاستثمار أوضح محمد محروس أن التكنولوجيا المالية لا تزال تتصدر المشهد مدفوعة بتحديات الشمول المالي الرسمي، وهو ما يفتح المجال أمام فرص كبيرة لنمو خدمات الإقراض والتمويل الرقمي.

كما أشار إلى أن قطاعات اللوجستيات والتجارة السريعة وتكنولجيا المناخ تشهد نشاطًا متزايدًا لافتًا إلى أن مصر استحوذت على نحو ٣٠٪ من تحركات تكنولوجيا المناخ في المنطقة خلال الربع الأخير من العام الماضي.

ونوه إلى أن عصر التمويل السهل قد انتهى وأن الشركات القادرة على الاستمرار هي تلك التي تمتلك أصولا حقيقة سواء كانت بيانات أو برمجيات مملوكة أو نموذج ربحية مستدامة معتبرًا أن هذه العناصر أصبحت العامل الحاسم في قرارات المستثمرين خلال المرحلة الحالية.

وقال إن مؤشرات الأسواق الإقليمية تعكس تحولًا واضحًا في خريطة الاستثمار والاقتصاد مدفوعًا بتغيرات سلاسل الإمداد العالمية وتحول مراكز النمو نحو الاقتصادات الناشئة، مشيرًا إلى أن منطقة الشرق الأوسط أصبحت تستحوذ على اهتمام كبير من المستثمرين الباحثين عن فرص توسع مستقرة وعوائد طويلة الأجل.

وأوضح أن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا سجلت معدلات نمو اقتصادي بين ٣٪ و٤٪ خلال الفترة الحالية مدعومة بارتفاع الاستثمارات في البنية التحتية والطاقة والاقتصاد الرقمي، لافتًا إلى أن الاقتصادات الخليجية تواصل قيادة النشاط الاستثماري الإقليمي عبر برامج التنويع الاقتصادي والمشروعات العملاقة.

وأضاف أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى منطقة الشرق الأوسط شهدت نموًا ملحوظًا بنسبة تجاوزت ٢٠٪ خلال العام الماضي في ظل توسع الشراكات الدولية وتحسن بيئة الأعمال بينما استحوذت قطاعات الطاقة المتجددة والخدمات اللوجستية والتكنولوجيا المالية والتجارة الإلكترونية على النصيب الأكبر من اهتمام المستثمرين.

وأشار إلى أن مصر تُعد من أبرز الأسواق الجاذبة للاستثمار في شمال أفريقيا مستفيدة من موقعها الاستراتيجي واتفاقيات التجارة الحرة وتطوير البنية التحتية موضحًا أن قطاعات الصناعة والموانئ والخدمات اللوجستية والطاقة المتجددة والعقارات الصناعية تمثل فرصًا واعدة للنمو خلال المرحلة المقبلة.

وأكد أن التحولات في أنماط التجارة العالمية دفعت الشركات إلى إعادة توزيع مراكز الإنتاج والتخزين بالقرب من الأسواق الاستهلاكية وهو ما يعزز أهمية المنطقة كمركز لوجستي يربط بين آسيا وأوروبا وأفريقيا.

ونوه إلى أن استمرار الإصلاحات الاقتصادية وتحسين مناخ الاستثمار في مصر وتسريع التحول الرقمي تمثل عوامل حاسمة لتعزيز تنافسية الأسواق الإقليمية وجذب مزيد من الاستثمارات النوعية خلال السنوات القادمة.

117 تحركا في التكنولوجيا المالية يقود المشهد في الشرق الأوسط

الاقتصادات الخليجية تواصل تحسين فرص الاستثمار إقليميا بنمو يتجاوز 20 %

علياء حسين

رئيس شعبة الزيوت في حوار مع «عالم المال»:

الإنتاج المحلي لا يتجاوز 5 % ونسعى لرفع نسبة الاكتفاء الذاتي إلى 15 %

تنسيق بين وزارات الزراعة والصناعة والتموين

لإقامة منظومة تصنيع متكاملة

قال المهندس زكريا الشافعي، رئيس شعبة الزيوت بغرفة الصناعات الغذائية التابعة لاتحاد الصناعات، إننا نواجه تحديًا هيكليًا كبيرًا، فالسوق المحلية تعتمد على الخارج لتغطية ما يقرب من ٩٥٪ من احتياجاتها من الزيوت الخام، في حين أن الإنتاج المحلي لا يتجاوز ٥٪، هذه النسبة تعكس فجوة واضحة بين الاستهلاك والإنتاج، وتجعلنا عرضة للتقلبات العالمية سواء في الأسعار أو سلاسل الإمداد أي أزمة دولية أو توترات جيوسياسية تنعكس مباشرة على تكلفة الاستيراد الموقعة بالدولار وبالتالي على الأسعار في السوق المحلية.

وطالب في حوار له مع عالم المال، بضرورة توفير توجه واضح لتخصيص مساحات محددة من الأراضي لزراعة المحاصيل الزيتية، مع إدراجها ضمن أولويات الخطة الزراعية للدولة، كما ينبغي التنسيق بين وزارات الزراعة والتموين والصناعة لضمان وجود منظومة متكاملة تبدأ من التقاوي الجيدة وتنتهي بالتسويق والتصنيع.

وإلى نص الحوار.

كيف ترى الوضع الحالي لقطاع الزيوت في السوق المحلية؟

الواقع يؤكد أننا نواجه تحديًا هيكليًا كبيرًا، فالسوق المحلية تعتمد على الخارج لتغطية ما يقرب من ٩٥٪ من احتياجاتها من الزيوت الخام، في حين أن الإنتاج المحلي لا يتجاوز ٥٪، هذه النسبة تعكس فجوة واضحة بين الاستهلاك والإنتاج، وتجعلنا عرضة للتقلبات العالمية سواء في الأسعار أو سلاسل الإمداد أي أزمة دولية أو توترات جيوسياسية تنعكس مباشرة على تكلفة الاستيراد الموقعة بالدولار وبالتالي على الأسعار في السوق المحلية.

وفي رأيك.. كيف يتم معالجة هذه الفجوة؟

الحل الجذري يتمثل في التوسع بزراعة المحاصيل الزيتية داخل مصر، مثل فول الصويا وعباد الشمس وغيرها، نحن نستهدف كمرحلة أولى رفع نسبة الاكتفاء الذاتي إلى ١٥٪، وهو رقم قد يبدو متواضعًا لكنه يمثل قفزة مهمة مقارنة بالوضع الحالي، الوصول إلى هذه النسبة سيسهم في تقليل الضغط على العملة الأجنبية وخفض فاتورة الاستيراد بشكل تدريجي.

هل يتطلب ذلك تغييرات في طبيعة السياسة الزراعية؟

بالتأكيد، يجب أن يكون هناك توجه واضح لتخصيص مساحات محددة من الأراضي لزراعة المحاصيل الزيتية، مع إدراجها ضمن أولويات الخطة الزراعية للدولة، كما ينبغي التنسيق بين وزارات الزراعة والتموين والصناعة لضمان وجود منظومة متكاملة تبدأ من التقاوي الجيدة وتنتهي بالتسويق والتصنيع.

لكن المزارع يبحث عن الربح الأعلى كيف يمكن إقناعه بزراعة هذا النوع من المحاصيل؟

هذه نقطة محورية، المزارع يقارن دائمًا بين ربحية المحاصيل المختلفة، فإذا كانت الذرة أو غيرها تحقق عائدًا أكبر، فسيختارها بطبيعة الحال، لذلك لا بد من توفير حوافز اقتصادية واضحة، مثل أسعار توريد مجزية، ودعم مستلزمات الإنتاج، وتسهيلات ائتمانية، عندما تصبح زراعة المحاصيل الزيتية مجدية اقتصاديًا، سيقبل عليها المزارعون دون تردد.

ما نتيجة زيادة الإنتاج المحلي على الصناعات الغذائية؟

تقليل الاعتماد على الاستيراد يمثل صمام أمان للصناعات الغذائية في مصر، كلما زادت نسبة الإنتاج المحلي، زادت قدرتنا على التحكم في التكلفة وضمان استقرار الأسعار، هذا الأمر لا يحمي فقط الشركات، بل ينعكس بشكل مباشر على المستهلك من خلال توافر السلع الأساسية بأسعار أكثر استقرارًا.

هل توجد خطوات عملية لتحديث استراتيجية القطاع؟

نعم، هناك تعاون مستمر مع مركز تحديث الصناعة لمراجعة وتطوير الاستراتيجية التي تم وضعها عام ٢٠١٩، الهدف هو تحديثها بما يتوافق مع المستجدات الاقتصادية العالمية، وحجم الطلب المحلي، والتحديات اللوجستية، فنحن نعمل على صياغة رؤية أكثر مرونة تستجيب للتغيرات السريعة في الأسواق.

ما رأيك في حركة السوق المحلية مؤخرًا؟

السوق بدأت يشهد تحسنًا نسبيًا بعد فترة من الركود، زيادة الاستهلاك خلال الأشهر الأخيرة، خاصة مع اقتراب وبداية العام الدراسي، ساهمت في رفع الطلب، كثير من الأسر تلجأ إلى إعداد وجبات سريعة التحضير بسبب ضيق الوقت، وهو ما يزيد من استهلاك الزيوت بشكل ملحوظ.

هل يمثل هذا الانتعاش فرصة لرواج الصناعة المحلية؟

بالطبع، ارتفاع الطلب يمثل فرصة لتعزيز الاستثمار في قطاع الزيوت، لكن من الضروري أن يتزامن ذلك مع خطة واضحة لزيادة الإنتاج المحلي، حتى لا يؤدي نمو الاستهلاك إلى زيادة أكبر في الاستيراد، التوازن بين العرض والطلب المحلي هو الأساس في بناء قطاع قوي ومستدام.

كما أن تطوير صناعة الزيوت في مصر ضرورة استراتيجية لتعزيز الأمن الغذائي، التوسع في زراعة المحاصيل الزيتية، وتقديم الحوافز المناسبة للمزارعين، وتحديث الاستراتيجياتالصناعية، كلها عناصر مترابطة، إذا نجحنا في تنفيذ هذه المنظومة بشكل متكامل، سنحقق استقرارًا في السوق، ونحمي الاقتصاد الوطني من تقلبات الأسواق العالمية، ونضمن توفير سلعة أساسية لكل بيت مصري بأسعار عادلة.

غادة نعيم

www.facebook.com/AlamALmalNews
AlamALmalNews

كاري أون

في خطوة جديدة ضمن خطة الدولة لتحديث منظومة التجارة الداخلية، تستعد الشركة القابضة للصناعات الغذائية لإطلاق مشروع «كاري أون – Carry On» في مختلف محافظات الجمهورية، بعد أن أدرج الرئيس عبد الفتاح السيسي المشروع ضمن المشروعات القومية، كخطوة استراتيجية لتوحيد الهوية التجارية للمنافذ الحكومية وتحسين الخدمات المقدمة للمواطنين.

مشروع قومي يعيد تشكيل أسواق السلع التموينية في مصر

حازم المنوفي:

خطوة استراتيجية لإعادة هيكلة الأسواق

مساعد وزير التموين:

نموذج رقمي حديث يغير تجربة التسوق

هاني قمصان:

المشروع نموذجًا يحتذى به لبناء سوق داخلي منظم ومستقر

حيث تسعى الدولة من خلال مشروع «كاري أون» إلى تحويل منظومة التجارة الداخلية بالكامل، ليصبح هناك نموذج موحد يربط كل المنافذ الحكومية، يحقق الانضباط في الأسعار، ويضمن توافر السلع الأساسية بشكل دائم.

وتعكس هذه الخطوات رؤية واضحة لبناء اقتصاد وطني مستقر، وتعزيز ثقة المواطن في جودة الخدمات الحكومية، بما يدعم خطط التنمية المستدامة وتحسين مستوى المعيشة.

وفي ضوء ذلك حازم المنوفي، عضو شعبة المواد الغذائية، وصف المشروع بأنه نقلة نوعية لإعادة تنظيم السوق المصري، حيث يهدف إلى خفض حلقات التداول، رفع كفاءة التوزيع، وتحقيق أكبر قدر ممكن من الانضباط داخل الأسواق.

وقال المنوفي: «توحيد السلاسل تحت إدارة احترافية واحدة يقلل التكاليف التشغيلية ويزيد القدرة على الشراء المجمع، ما ينعكس إيجابًا على أسعار السلع النهائية للمستهلك، ويسهم في توفير منتجات أساسية بأسعار عادلة وجودة مناسبة».

وأضاف أن المشروع يأتي في وقت تواجه فيه الأسواق تحديات اقتصادية متعددة، مشيرًا إلى أن تفعيل البورصة السلعية وفق توجيهات الرئيس يعزز شفافية التسعير ويربط الأسعار بالعرض والطلب الفعلي، بما يحمي حقوق المنتج والتاجر والمستهلك على حد سواء.

وأشار المنوفي إلى أهمية تكامل الأدوار بين الدولة والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني، مؤكدًا أن سرعة التنفيذ والمتابعة المستمرة ستكون مفتاح نجاح المشروع في المرحلة المقبلة.

أحمد كمال، مساعد وزير وزارة التموين والتجارة الداخلية والمتحدث الرسمي باسم الوزارة، أوضح أن مشروع «كاري أون» يضع نموذجًا رقميًا متكاملًا لإدارة المنافذ التموينية، يعتمد على أحدث نظم التشغيل وإدارة المخزون والربط اللحظي لقواعد البيانات، لتقليل الفاقد وتحقيق توازن سعري يخدم المستهلك.

وأضاف كمال: «المشروع يواكب توجهات الدولة لتطوير أساليب تقديم الخدمة للمواطن، من خلال منافذ موحدة بهوية تشغيلية واحدة، تدار وفق معايير احترافية، وتتيح متابعة دقيقة لحركة المبيعات وتوافر السلع».

وأشار إلى أن تطوير النظام يتم بالتعاون مع شركات متخصصة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، لبناء منصة رقمية تدعم الإدارة والرقابة، وتزيد من كفاءة التشغيل على مستوى الجمهورية.

وشدد كمال، على أن مشروع «كاري أون» يحوّل تجربة التسوق من النموذج التقليدي للمجمعات الاستهلاكية إلى سلسلة منافذ عصرية، توفر تنوعًا أكبر في السلع الأساسية والحرة، مع تجربة تسوق منظمة ومريحة، إضافة إلى تعزيز القدرة التنافسية للسوق.

وأضاف أن المشروع يسهم في توفير سلع غذائية متنوعة بأسعار تنافسية، ويمنح المواطن فرصة شراء احتياجاته بسهولة وشفافية، دون أي تلاعب في الأسعار أو نقص في المعروض.

هاني قمصان، مدير العلاقات العامة بالشركة القابضة للصناعات الغذائية، أكد أن «كاري أون – Carry On» يمثل امتدادًا لتجربة الجمعيات القديمة التي اعتاد المواطن من خلالها على تلبية احتياجاته، لكنه أضاف لمسة حديثة قائمة على أحدث تقنيات الإدارة الرقمية والأسعار التنافسية.

وأضاف قمصان: «الفكرة جاءت لتوفير تجربة تسوق منظمة وآمنة، تجمع بين جودة السلع وتنوعها، مع خفض تكلفة الشراء على المواطنين»، مشيرًا إلى أن المشروع يعد نموذجًا يحتذى به لبناء سوق داخلي منظم ومستقر.

غادة نعيم

رئيس المجلس التصديري للصناعات الهندسية لـ« عالم المال»:

صادرات القطاع وصلت إلى 6.4 مليار دولار في 2025.. ونستهدف 13 مليارًا بحلول 2030

مجلسنا يضم 400 شركة وهو الممثل الرسمي للمصدرين أمام الجهات الحكومية

استيراد نصف المستلزمات الهندسية أهم التحديات التي تواجه القطاع

قال المهندس شريف الصياد، رئيس المجلس التصديري للصناعات الهندسية، إن المجلس لديه خطة للوصول إلى نحو ٧٠٪ مكوّنًا محليًا في الصناعات الهندسية خلال ٣ سنوات، ويستهدف تحقيق نمو في الصادرات بنسبة ١٥٪ خلال عام ٢٠٢٦ عبر خطة متكاملة ترتكز على تعميق التصنيع المحلي.

وأشار في حواره مع «عالم المال» إلى أن المجلس هو حلقة الوصل والممثل الرسمي للمصدرين أمام الجهات الحكومية المصرية، لضمان بيئة أعمال تدعم النمو والابتكار، ويضم المجلس في عضويته أكثر من ٤٠٠ شركة. وإلى نص الحوار..

في البداية.. حدثنا عن المجلس التصديري للصناعات الهندسية ودوره بالنسبة للشركات الصناعية؟

المجلس التصديري للصناعات الهندسية في مصر هو حلقة الوصل والممثل الرسمي للمصدرين أمام الجهات الحكومية المصرية، لضمان بيئة أعمال تدعم النمو والابتكار، ويضم المجلس في عضويته أكثر من ٤٠٠ شركة تعمل جميعها تحت استراتيجية موحدة تستهدف الوصول بالمنتج المصري إلى أعلى مستويات التنافسية العالمية.

ما وضع صادرات قطاع الصناعات الهندسية خلال الفترة الأخيرة؟

قطاع الصناعات الهندسية خلال الخمس سنوات الماضية حقق طفرة ملحوظة بمضاعفة قيمة الصادرات، لترتفع من ٢,٢٩٠ مليار دولار في عام ٢٠٢٠ إلى ٦,٤٨٢ مليار دولار في ٢٠٢٥. وهذا الإنجاز يعكس نجاح جهود الحكومة والمجالس التصديرية في دعم الصناعة الوطنية وزيادة تنافسية المنتج المصري في الأسواق الخارجية.

كما يستهدف المجلس تحقيق نمو في الصادرات بنسبة ١٥٪ خلال عام ٢٠٢٦، عبر خطة متكاملة ترتكز على تعميق التصنيع المحلي، والتوسع في أسواق جديدة، وبناء جيل جديد من المصدرين.

على ذكر تعميق التصنيع المحلي التي تتحدث عنه الحكومة منذ سنوات كيف يتم ذلك؟

التصنيع المحلي مهم جدًا للصادرات، والهدف هو تقليل الفجوة بين حجم الصادرات والواردات. ويأتي ذلك عبر تعميق التصنيع المحلي، ومعرفة المكونات التي يتم استيرادها من الخارج والعمل على توطينها في مصر. وخلال المرحلة المقبلة سنركز على توطين الصناعات المغذية، مثل صناعات الاستانلس ستيل، وبعض مكونات البلاستيك، وأجزاء السيارات، بهدف تقليل الاعتماد على الخارج وزيادة صافي العائد من الصادرات.

من وجهة نظرك.. ما العوامل التي أسهمت في هذه الطفرة بصادرات قطاع الصناعات الهندسية؟

هذه الطفرة جاءت نتيجة مجموعة من العوامل المتكاملة، في مقدمتها التوسع في قاعدة الشركات المصدّرة، وتحسن تنافسية المنتج المصري في الأسواق العالمية، إلى جانب التركيز على القطاعات الهندسية ذات القيمة المضافة المرتفعة، وفتح أسواق جديدة بالتوازي مع تعميق التواجد في الأسواق التقليدية. ويستهدف المجلس الوصول إلى ١٣ مليار دولار صادرات بحلول ٢٠٣٠، لتمثل ١٥٪ من الصادرات غير البترولية.

ما أبرز التحديات التي يواجهها قطاع الصناعات الهندسية؟

أحد التحديات الرئيسية التي تواجه قطاع الصناعات الهندسية أن نحو ٥٠٪ من مستلزمات الصناعات الهندسية يتم استيرادها، وهذه مشكلة مزمنة منذ أكثر من ١٥ عامًا. لذلك يجب التركيز على توطين الصناعات المغذية مثل الاستانلس ستيل، ومكوّنات البلاستيك، ومواتير الثلاجات، وتقليل الاعتماد على الواردات لتعزيز التنافسية. كما أن الصناعات الهندسية التقليدية مثل الكابلات، والأجهزة المنزلية، والصناعات الكهربائية، وتشكيل المعادن لا تزال تمثل القاعدة الأساسية للصادرات المصرية.

وما أهداف المجلس التصديري للصناعات الهندسية خلال السنوات المقبلة؟

الصناعات الهندسية تمثل نحو ١٥٪ من إجمالي الصادرات المصرية غير البترولية. ونسعى لتحقيق نمو سنوي للصادرات بنسبة ١٥٪ خلال السنوات الخمس المقبلة، ما يرفع قيمتها إلى ما بين ١٣ و١٥ مليار دولار بحلول ٢٠٣٠. وهذا العام نستهدف وصول الصادرات إلى نحو ٧,٥ مليار دولار، ضمن استراتيجية الدولة للوصول بإجمالي الصادرات غير البترولية إلى ١٤٥ مليار دولار.

وماذا عن خطة المجلس التصديري للصناعات الهندسية خلال الفترة المقبلة؟

لدينا خطة كمجلس تصديري للصناعات الهندسية بالتعاون مع غرفة الصناعات الهندسية ووزارة الاستثمار، لجذب استثمارات في مجال التصنيع المحلي. ولدينا خطة أيضًا للوصول إلى نحو ٧٠٪ مكوّنًا محليًا للصناعات الهندسية في غضون ٣ سنوات. كما أن هناك طموحات كبيرة لقطاع الصادرات الهندسية المصرية، تهدف إلى مضاعفة الأرقام الحالية لتصل إلى ١٣ مليار دولار بحلول عام ٢٠٣٠، وذلك في إطار خطة الدولة للوصول إلى ١٠٠ مليار دولار صادرات غير بترولية.

هل هناك خطة من المجلس لتعميق المكون المحلي للسيارات والأجهزة الكهربائية خلال الفترة المقبلة؟ وما حجم صادرات قطاعي مكونات السيارات والصناعات الكهربائية؟

بالطبع هناك خطة، وكمجلس تصديري للصناعات الهندسية نعكف على تقليل حجم الواردات في مجال صناعة الأجهزة المنزلية والسيارات في غضون ٣ سنوات. وهذا المعرض السلبي الذي عُقد خلال الأيام الماضية يعطي فرصة للمنتجين لزيادة نسبة التصنيع وتقليل حجم الواردات.

أما بالنسبة لحجم صادرات مكونات السيارات والصناعات الكهربائية، فقد حققت هذه القطاعات نموًا كبيرًا خلال ٢٠٢٥، وتعد قاطرة النمو؛ فقطاع الأجهزة الكهربائية حقق صادرات بقيمة ١,٤٦ مليار دولار خلال ٢٠٢٥، وسجل قطاع مكونات السيارات ١,٠٠٤ مليار دولار.

ماذا عن قطاع الكابلات والأجهزة المنزلية خلال الفترة الأخيرة؟

قطاع الكابلات تصدر قائمة القطاعات الأعلى تصديرًا خلال عام ٢٠٢٥ بقيمة بلغت نحو ١,٥ مليار دولار. وجاء في المرتبة الثانية قطاع الأجهزة المنزلية بنحو ١,٤٦ مليار دولار. كما حققت وسائل النقل نحو ٢٦٧,٥ مليون دولار، وحقق قطاع المعادن ١١٦,٨ مليون دولار، وحقق قطاع الآلات والمعدات ١٥٦,٥ مليون دولار، وهو ما يعكس تنوع هيكل الصادرات الهندسية المصرية.

ما الأسواق التي يستهدفها المجلس في قطاع الصادرات خلال الفترة المقبلة وأهم هذه الأسواق؟

المجلس يستهدف زيادة الصادرات خلال السنوات الخمس المقبلة إلى ١٣ مليار دولار بمعدل نمو ١٥٪. ولدى المجلس خطة خلال الفترة المقبلة لزيادة الصادرات والتوسع في أسواق جديدة. وهناك عدد من الأسواق الخارجية تعد من أكبر الأسواق لصادرات الصناعات الهندسية المصرية، من بينها المملكة العربية السعودية، وبريطانيا، وتركيا، والإمارات، والعراق، وفرنسا، والجزائر، والولايات المتحدة الأمريكية.

وتم إطلاق بعثة تجارية استكشافية لدول أمريكا اللاتينية، لأن أسواق أمريكا اللاتينية تتمتع بالاستقرار الإقتصادي، كما أنها من الأسواق التي يتمكن فيها المصدر المصري من تحقيق ميزة تنافسية نظرًا لاتفاقية التجارة الحرة التي أبرمتها مصر مع دول «الميركوسور». وتهدف تلك الاتفاقية إلى خفض الرسوم الجمركية بأكثر من ٩٠٪ بين مصر ودول الميركوسور. كما أنها أسواق تتمتع بميزة تنافسية للمنتج المصري، وتعد من البلدان الاستهلاكية لمنتجات القطاع ككل، لذلك فهي فرصة ذهبية لا بد من اقتناصها.

هل فرض الرسوم الجمركية التي أعلن عنها الرئيس الأمريكي ترامب أثر على صادرات قطاع الصناعات الهندسية؟

رسوم ترامب الجمركية لم تؤثر بشكل كبير على الصادرات المصرية في قطاع الصناعات الهندسية، لأن حجم صادرات الصناعات الهندسية إلى أمريكا نسبته ضعيفة، كما أن السوق الأمريكية ليست مستهدفة للتوسع خلال المرحلة القادمة. والمجلس يسعى على قدم وساق لاختراق أسواق أمريكا اللاتينية التي تشمل دول إلبرازيل والأرجنتين، وذلك استغلالا لاتفاقية التجارة الحرة بين مصر والسوق المشتركة الجنوبية «ميركوسور»، كما ذكرت سابقًا.

حوار ـ أسامة عبدالله

نعمل على تحقيق 15 % نموا في الصادرات بالتركيز على تعميق التصنيع المحلي

قطاع الأجهزة الكهربائية حقق صادرات 1.46 مليار دولار خلال 2025

لدينا خطة للوصول إلى 70 % من مكون الصناعات الهندسية محليا

إلغاء الرسوم الصينية عن 53 دولة أفريقية يفتح الباب أمام مكاسب تصديرية مصرية تصل لـ17 مليار دولار

أحمد زكي: قرار بكين يساعد في تحقيق توازن تجاري بين البلدين

رحبت شعبة المصدرين باتحاد الغرف التجارية بقرار دولة الصين إلغاء الرسوم الجمركية عن ٥٣ دولة أفريقية من بينها مصر اعتبارًا من مايو المقبل، مشيرة إلى أنها خطوة جيدة ستمنح الصادرات المصرية أولوية في السوق الصينية.

وتعتزم الصين إلغاء الرسوم الجمركية عن ٥٣ دولة أفريقية اعتبارًا من مايو المقبل.

وقال المهندس أحمد زكي، أمين عام شعبة المصدرين باتحاد الغرف التجارية، إن هذا القرار بعد تطبيقه سيمنح الصادرات المصرية أولوية في السوق الصينية، وسيساعد على تحقيق توازن نسبي في الميزان التجاري بين البلدين، إذ تستورد مصر كميات كبيرة من السلع الصينية.

وأشار زكي إلى أن هذا الإعفاء سيشجع الشركات الصينية على شراء واستيراد المواد الخام المصرية، خاصة الخضراوات والمنتجات الغذائية، مشيرًا إلى أن الصين من أكبر مستهلكي المواد الغذائية في العالم، وتستورد من مصر منتجات مثل أرجل الدواجن والمجرّات، لافتًا إلى أن القطاعات الأكثر استفادة من القرار تشمل الحاصلات الزراعية مثل البرتقال والعنب والبلح، إضافة إلى الرخام والجرانيت، فضلًا عن أن الصين أكبر مشتري للقطن المصري طويل التيلة والكتان.

وأكد أمين عام شعبة المصدرين أن الصين تمثل سوقًا ضخمة بنحو ربع سكان العالم، وتتميز بنمو متواصل في القوة الشرائية والاستهلاك المحلي، ما يمنح المنتجات المصرية فرصة واعدة للتوسع والمنافسة.

وأضاف أن الحكومة تعمل منذ فترة على مواءمة المواصفات القياسية للمنتجات الصناعية والزراعية بما يتوافق مع المعايير الصينية لتسهيل دخول الصادرات المصرية دون معوقات فنية أو تنظيمية، وهو ما يعزز ثقة المستورد الصيني في جودة المنتج المصري.

وتابع أن التعاون الصناعي المتبادل بين مصر والصين سيخلق حلقة تكامل إنتاجي وتصديري بين البلدين تسهم في تعميق الصناعة المحلية ورفع تنافسية الصادرات المصرية في الأسواق الآسيوية.

وأضاف زكي أن تنفيذ القرار من شأنه أن يرفع حجم الصادرات المصرية وقيمتها الدولارية سواء في إطار التعامل النقدي أو التبادل بالعملات المحلية، مما يخفف الضغط على احتياطي النقد الأجنبي في مصر وتحديدًا الدولار، وتوقع أن يسهم هذا التوجه في تعديل الميزان التجاري بين البلدين نسبيًا خلال الفترة المقبلة.

وأشار إلى أن الاقتصاد العالمي يشهد حاليًا حالة من إعادة التوازنات الاقتصادية نتيجة التوترات والمكائد التجارية بين الدول الكبرى، غير أن مصر ما زالت تُعد من أكثر الدول استقرارًا أمنيًا واقتصاديًا في المنطقة، مما جعلها وجهة جاذبة للاستثمارات الأجنبية.

وتابع أمين عام شعبة المصدرين أن العديد من الشركات العالمية وليس الصين فقط تتجه نحو الاستثمار في مصر نظرًا لاستقرارها النسبي وقوة اقتصادها حتى في ظل الأزمات العالمية.

وأضاف زكي أن الحكومة المصرية تعمل خلال الفترة الأخيرة على تذليل العقبات أمام المستثمرين والمصنعين عبر مبادرات مثل الشباك الواحد لتسهيل الإجراءات، إلا أنه شدد على ضرورة ضخ دماء جديدة في المؤسسات الحكومية من الشباب أصحاب الكفاءة والتفكير المبتكر مع الحفاظ على الكوادر العليا للاستفادة من خبراتهم في الإدارة وصنع القرار.

وقال الرئيس الصيني شي جين بينج خلال الأيام الماضية إن قرار إلغاء الرسوم الجمركية على واردات بلاده من جميع الدول الأفريقية باستثناء دولة واحدة هي إسواتيني سيدخل حيز التنفيذ رسميًا في الأول من مايو.

وأكد الرئيس الصيني خلال اجتماع لقادة القارة في إثيوبيا في القمة السنوية للاتحاد الأفريقي أن قرار الإعفاء من الرسوم الجمركية سيوفر بلا شك فرصًا جديدة للتنمية الأفريقية.

وتطبق الصين حاليًا سياسة الإعفاء من الرسوم الجمركية على واردات ٣٣ دولة أفريقية بينها مصر، إلا أن بكين أعلنت العام الماضي عزمها توسيع نطاق هذه السياسة لتشمل جميع شركائها الدبلوماسيين في أفريقيا البالغ عددهم ٥٣ دولة.

وتعد الصين أكبر شريك تجاري لأفريقيا وداعمًا رئيسيًا لمشاريع البنية التحتية الكبرى في المنطقة من خلال مبادرة مبادرة الحزام والطريق.

وتُعد الصين من أكبر شركاء مصر التنمويين، حيث تحتل المرتبة العاشرة بين الدول المستثمرة في السوق المصرية، وتستهدف الحكومة المصرية رفع ترتيب الصين إلى قائمة أكبر خمسة مستثمرين.

بالنسبة لمصر، بلغ حجم التبادل التجاري مع الصين نحو ١٧ مليار دولار بنهاية عام ٢٠٢٤، فيما يُقدر إجمالي الاستثمارات الصينية في مصر بنحو ٨ مليارات دولار في مختلف القطاعات الإنتاجية والخدمية، وفق بيانات وزارة الاستثمار.

بشراكة قوية مع القطاع الخاص

مصر تقود ثورة الطاقة النظيفة لتعزيز الاكتفاء الذاتي من احتياجاتها

تسعى وزارة الكهرباء والطاقة المتجددة إلى تبني استراتيجية للتحول الطاقي من خلال التوسع في مشروعات الطاقة المتجددة والحد من الوقود الأحفوري في المرحلة المقبلة بالشراكة مع القطاع الخاص، وذلك لتحقيق الاكتفاء الذاتي ومواجهة التغيرات المناخية الضارة وخفض الانبعاثات الكربونية، في إطار خطة التنمية المستدامة وتنفيذ المشروعات القومية.

وقال المهندس أحمد أبو جنيدي، خبير الطاقة، إن قطاع الطاقة في مصر نجح في إحداث طفرة كبيرة خلال السنوات الأخيرة من خلال محاولات جادة لتحقيق الأمن الطاقي، بعد أن عانينا من أزمات طاقة متكررة عقب ثورة يناير وما تبعها من عجز شديد في الطاقة وعدم وجود قدرة مالية على الشراء نتيجة عجز الاحتياطي النقدي من الدولار، وهو ما وضع الاقتصاد المصري في ورطة في ذلك الوقت.

وأشار إلى أنه منذ استقرار الأوضاع عقب ثورة يونيو ٢٠١٣، والتي أدت إلى تصحيح المسار في مختلف الجوانب السياسية والاجتماعية والاقتصادية، قامت الحكومات المتتابعة حتى الآن بتطبيق استراتيجيات محددة وواضحة للسير قدمًا في بناء الاقتصاد المصري وتحديد جوانب الضعف وتبني خطط طموحة لمعالجتها، وعلى رأسها قطاع الطاقة، وقد حرص الرئيس عبد الفتاح السيسي على متابعة ملف الطاقة لتحويل العجز إلى فائض وجعل مصر مركزًا إقليميًا لتصدير الكهرباء في إفريقيا وأوروبا.

وأضاف أبو جنيدي أن أحد أهم أهداف وزارة الكهرباء خلال استراتيجيتها، التي أعلنت عنها مؤخرًا عقب تجديد الثقة في الدكتور محمود عصمت، وزير الكهرباء، هو التوسع في مشروعات الطاقة المتجددة والاعتماد عليها، والحد من استخدام الوقود الأحفوري. وهناك العديد من المشروعات التي يُجرى العمل عليها لإضافة ٢٥٠٠ ميجاوات من الطاقات المتجددة إلى الشبكة كمتوسط سنوي حتى عام ٢٠٣٠، وكذلك التوسع في محطات تخزين الطاقة، وإدخال محطات الضخ والتخزين المائي، ورفع كفاءة محطات المياه لتوليد الكهرباء وزيادة قدراتها لضمان أمن واستقرار الشبكة، علاوة على حسن استغلال هذه الطاقات المتجددة وتعظيم عوائدها لتعزيز استدامة الطاقة وإيجاد حلول طاقة نظيفة وآمنة.

وأوضح الدكتور حافظ سالماوي، خبير الطاقة، أن وزارة الكهرباء بالتعاون مع القطاع الخاص نجحت في قطع شوط كبير في مشروعات الطاقة المتجددة، نظرًا لأن تلك المشروعات تحتاج إلى استثمارات ضخمة بالمليارات، وتتطلب تكاتف القطاع الخاص، والاستثمار الأجنبي أيضًا الذي يضع ثقة كبيرة في الاقتصاد المصري، خاصة أن قطاع الطاقة المتجددة من القطاعات الواعدة التي تتيح فرصًا قوية للاستثمار الأجنبي في السوق المصري مقارنة بالأسواق الأخرى، علاوة على تشجيع الحكومة للمستثمرين من خلال طرح حزمة من التيسيرات تتعلق بتخصيص مساحات من الأراضي لمشروعات محطات الطاقة الشمسية ومصانع إنتاج الخلايا الشمسية وبطاريات تخزين الطاقة الشمسية.

وأضاف سالماوي أن الاقتصاد المصري في ظل التعديلات التشريعية على قانون الاستثمار وإزالة كل العراقيل التي تعوق الاستثمار الأجنبي، إلى جانب حوافز الاستثمار من إعفاءات ضريبية وجمركية، شجعت العديد من الشركات الأجنبية على اقتحام السوق المصري وضخ استثمارات جديدة للاستفادة من هذه الحوافز، وخاصة في مشروعات إنتاج بطاريات تخزين الطاقة الشمسية، والألواح الشمسية، وطاقة الرياح، ومشروعات الهيدروجين الأخضر والأمونيا الخضراء.

وأشاد بالإجراءات التي اتخذتها الحكومة مؤخرًا في إطار تشجيع الاستثمار الأجنبي من خلال جدولة مستحقات الشركات المتأخرة والعمل على سدادها وفق جدول زمني محدد، وهو ما دفع الشركات إلى مواصلة نشاطها من جديد في أعمال البحث والتنقيب وزيادة معدلات الاستكشاف عن آبار جديدة، وهو ما ظهر جليًا في الاكتشافات الأخيرة للآبار في الصحراء الغربية، والتي أدت إلى زيادة معدلات الإنتاج المحلي من الغاز والنفط.

شيرين نوار

أحمد أبو جنيدي:

الإنتاج يصل إلى 2500 ميجاوات في 2030

حافظ سالماوي:

حوافز الاستثمار أحدثت طفرة كبيرة في القطاع الطاقي

AlamALmalNews
www.facebook.com/AlamALmalNews

الحادية والعشرون | الإصدار الثانى- العدد: 880

• الأحد 1 مارس 2026 م

آكز CORPORATION

الدكتور وليد يحيى مدير معهد بحوث القطن لـ«عالم المال»:

الزراعة التجديدية تفتح أسواقا حديثة للقطن المصري وتدعم التصدير أوروبيا وعالميا

- لجنة المتابعة ترفع إنتاجية الفدان لـ8 قناطير وتقدم دعمًا فنيًا مباشرًا بـ14 محافظة
- التطوير يعزز القيمة المضافة ويدعم الاقتصاد بصادرات 80 ألف طن سنويًا

قال الدكتور وليد يحيى، مدير معهد بحوث القطن، إن اعتماد شركة "النيل الحديثة للأقطان" ضمن مبادرة الزراعة التجديدية يعكس توجه الدولة نحو تطبيق معايير الاستدامة داخل قطاع القطن.

وأكد في حوار مع «عالم المال»، أن المعهد هو الشريك الفني لمبادرة الزراعة التجديدية، ويشرف فنيًا على تدريب المزارعين والمرشدين على أسس ومعايير الزراعة التجديدية ومتابعة الحقول، بما يسهم في رفع الإنتاجية من وحدة المساحة، وخفض استخدام المبيدات الكيميائية، وخفض استخدام الأسمدة المعدنية، والعمل على أعلى كفاءة لاستهلاك المياه، وخفض المقنن المائي، والحفاظ على البيئة والثروة الحيوانية والحشرات النافعة، والحفاظ على جودة القطن طويل التيلة، وإلى الحوار:

في البداية نود أن نعرف توقعاتك لنتائج اعتماد شركة النيل الحديثة للأقطان ضمن مبادرة الزراعة التجديدية؟

هذا الاعتماد يمثل خطوة مهمة في مسار تطبيق معايير الاستدامة البيئية داخل قطاع القطن المصري، ويجسد رؤية وزارة الزراعة في تبني أحدث النظم الزراعية الصديقة للبيئة، لنكون في المسار التنافسي نفسه للدول العالمية، ولخلق شهادة استدامة للقطن المصري بجوار شهادة الجودة التي تشهد بها جميع خطوط الغزل في العالم.

مبادرة الزراعة التجديدية لا تركز فقط على زيادة الإنتاج، بل تستهدف استعادة خصوبة التربة وتحسين صحتها، وترشيد استهلاك المياه، ورفع كفاءة استخدام الموارد الطبيعية، وتقليل المدخلات الكيميائية، بما يضمن إنتاجًا آمنًا يتماشى مع المعايير الدولية ويعزز فرص التصدير للأسواق التي تشترط الاستدامة في سلاسل التوريد.

كذلك نريد ما دور معهد بحوث القطن في هذه المنظومة؟

المعهد هو الشريك الفني الرئيسي في تطبيق منظومة الزراعة التجديدية، حيث يشرف على تدريب وتأهيل المزارعين خلال موسم الزراعة، لضمان تحويل الحقول إلى نماذج إنتاجية مستدامة. هدفنا لا يقتصر على إنتاج القطن فقط، بل تعظيم العائد الاقتصادي للمزارع وتحقيق تنمية شاملة ترتبط بالأبعاد البيئية والاجتماعية والاقتصادية للزراعة المصرية.

كيف ترى تأثير هذا التوجه على صادرات القطن المصري؟

اعتماد شركات القطاع الخاص يعكس الثقة في قدرتها على الالتزام بالمعايير الفنية والبيئية، ويمهد الطريق لزيادة صادرات القطن طويل التيلة إلى الأسواق الأوروبية والدولية وخطوط الغزل العالمية وكبرى الماركات العالمية، حيث إن الأسواق الكبرى والماركات العالمية تشترط الاستدامة البيئية في الإنتاج وتطبيق المعايير الخاصة بها، إلى جانب برامج التتبع للمنتج من البذرة إلى الكسوة، وبالتالي فإن تطبيق برامج وخطوات الزراعة التجديدية يعزز قدرة القطن المصري على المنافسة عالميًا.

حدثنا عن خريطة إنتاج القطن في مصر؟ وأين تتركز المساحات الأكبر في المحافظات؟

محافظات الوجه البحري تتصدر إنتاج القطن، وتأتي محافظة كفر الشيخ في المركز الأول من حيث المساحات والإنتاجية، تليها البحيرة، الدقهلية، الشرقية، الغربية، الفيوم، وبني سويف، وتركز الدولة على الأصناف طويلة التيلة والطويلة الممتازة التي تمثل العلامة المميزة للقطن المصري في الأسواق العالمية.

وهل شهدت المساحات المنزرعة أي تغيرات خلال الفترة الأخيرة؟

بالفعل، شهدت المساحات المنزرعة في موسم ٢٠٢٤-٢٠٢٥ زيادة كبيرة وصلت إلى نحو ٢٤٠٪ لأول مرة خلال الفترة الماضية إذا تمت مقارنتها بموسم ٢٠١٦-٢٠١٧، وهو أقل مساحة قطن مصري منزرعة، حيث بلغت ١٣٢ ألف فدان، إلى جانب انخفاض الصفات التكنولوجية والغزلية في ذلك الموسم نظرًا للخلط وعدم التسويق الجيد وزيادة عدد السماسرة والجلابين، والتي تغيرت من خلال توجهات القيادة السياسية ودعمها الكبير للقطن المصري وتطوير قطاع الغزل والنسيج، بجانب توجيهات وزير الزراعة واستصلاح الأراضي، والدفع بأصناف عالية الإنتاجية جديدة ذات صفات جودة قياسية، إلى جانب إنتاج سلالات نقية جديدة من الأصناف القديمة، مما ساهم في إحداث طفرة وثورة في القطن المصري من حيث المساحة والإنتاجية والجودة، في إطار خطة تعزيز الإنتاج المحلي وتلبية احتياجات السوق من الأقطان عالية الجودة.

لكن في الموسم الحالي ٢٠٢٥/٢٠٢٦ بلغت المساحة نحو ١٩٥ ألف فدان مقارنة بـ٣١١ ألف فدان في الموسم السابق، وذلك ناتج عن الظروف التسويقية للقطن المصري، وانخفاض أسعار الأقطان عالميًا، وتأخر صرف حقوق المزارعين من قبل منظومة التسويق الجديدة.

وما أسباب انخفاض المساحة المنزرعة؟

انخفضت المساحة المنزرعة من القطن من ٣٧٦ ألف فدان في موسم ٢٠١٤ إلى ١٩٥ ألف فدان خلال ٢٠٢٥، حيث إن رحلة انخفاض المساحة المزروعة بالقطن بدأت منذ عام ١٩٩٤، وذلك من خلال ١٥ سببًا، منها صدور القانون ٢١٠ لسنة ١٩٩٤ لتحرير تجارة القطن، والذي يعد أحد أهم الأسباب الرئيسية في تدهور مساحة القطن وانخفاضها، إلى جانب عدم وجود نظام تسويقي مُرض للمزارع يحفظ حقوقه، وتذبذب الأسعار عالميًا من عام إلى عام آخر، وعدم وجود صندوق موازنة يتحمل هذا التذبذب في السعر ويمكن من خلاله تعويض المزارع؛ إذ تسبب التوسع في استيراد الأقطان القصيرة في انخفاض استخدام القطن المصري محليًا، بالإضافة إلى تعدد شركات القطاع الخاص العاملة في مجال تجارة القطن لأكثر من ٣٠٠ شركة، وكلها ذات وضع مالي ضعيف، بل ويعمل معظمها كسمسار للشركات الكبرى، ما أدى إلى انتشار المضاربات السعرية.

وهل هناك أسباب أخرى لتقلص المساحة المنزرعة؟

بالتأكيد، نقص العائد المالي للفدان مقارنة بالمحاصيل الزراعية البديلة أدى كذلك إلى التحول للمحاصيل ذات العائد الأعلى، بسبب ارتفاع تكاليف إنتاج القطن، إلى جانب انخفاض أسعار شرائه من المزارعين، فضلًا عن عدم تحديد أسعار ضمان لمحصول القطن في مصر، وبيع القطن وفقًا للأسعار العالمية فقط، دون الأخذ في الاعتبار تكاليف إنتاج المحصول والعائد من المحاصيل المنافسة، مما أدى إلى عزوف المزارعين عن زراعة القطن.

ما أبرز نتائج عمل اللجنة الدائمة لمتابعة محصول القطن؟ وكيف تدعم اللجنة المزارعين على أرض الواقع؟

أصدر وزير الزراعة توجيهاته بتشكيل لجنة دائمة وموحدة تضم مختلف المعاهد البحثية والقطاعات التنفيذية لمتابعة محصول القطن على مدار العام في ١٤ محافظة. اللجنة ليست إجراءً شكليًا، بل أداة فعالة لمراقبة العملية الإنتاجية بالكامل، وقد نجحت في الموسم الماضي في رفع متوسط إنتاجية الفدان من قنطار إلى قنطار ونصف إضافي ليصل المتوسط إلى نحو ٨ قناطير للفدان، مع الحفاظ على الجودة العالية للأصناف المصرية.

وقد تم تطبيق هذه اللجنة في ٤ محافظات العام الماضي، وتنطلق هذا العام لتشمل كافة محافظات إنتاج القطن في مصر، في محاولة جادة لتقديم الدعم الفني المباشر وحل أي مشكلات تواجه المزارعين على الأرض، حيث إن كل محافظة يتواجد بها لجنة مكونة من باحثين من معهد بحوث القطن، ومعهد بحوث أمراض النبات، ومعهد بحوث وقاية النباتات، والإدارة المركزية للمكافحة، والإدارة المركزية للإرشاد الزراعي، ومعهد الإرشاد الزراعي، ومعهد الأراضي، واللجنة في حالة انعقاد دائم، وتزور الحقول أسبوعيًا، وتتعامل مع أي شكاوى مباشرة، وهذا التكامل يضمن سرعة التدخل وحل المشكلات في توقيتها المناسب.

وما التحديات التي تواجه مزارعي القطن حاليًا؟

من أبرز التحديات ارتفاع درجات الحرارة خلال شهري يونيو ويوليو وأغسطس، وتأثيرها على التلقيح والإخصاب، لذلك نصدر توصيات فنية محددة، مثل استخدام محفزات مقاومة الإجهاد الحراري لتثبيت العقد واللوز والزهور، كما نعمل على استنباط أصناف تتحمل الحرارة والرطوبة والملوحة وندرة المياه.

ما مصير خطة التقاوي للموسم الجديد؟

تم تجهيز تقاوي سبعة أصناف تجارية، وتجري حاليًا عمليات الحليج والغربلة لتقاوي الإكثار، لضمان وصولها إلى الجمعيات الزراعية قبل مواعيد الزراعة، كما وفرنا تقاوي عالية النقاوة الوراثية تغطي كامل المساحات المستهدفة، مع احتياطي إضافي بنسبة ١٥-٢٠٪ تحسبًا لأي توسعات أو زيادة في المساحات. ويتم هذا الموسم التوسع في الصنف جيزة ٩٨ في محافظات الوجه القبلي ليشمل جميع محافظات الوجه القبلي باستثناء محافظة بني سويف التي تزرع جيزة ٩٥، حيث إن الصنف جيزة ٩٨ من أعلى الأصناف إنتاجًا، وقصير العمر، وموفر للمياه بنسبة ٢٠٪، ومبكر النضج، ومتحمل لكافة التغيرات المناخية، إلى جانب التوسع في الصنف الجديد سوبر جيزة ٩٧ بمحافظات القليوبية والمنوفية والبحيرة، حيث إنه من أعلى الأصناف تبكيرًا وإنتاجًا وصفات جودة، وعليه طلب كبير من الهند وباكستان وبنجلادش.

كيف ينعكس تطوير القطن على الاقتصاد الوطني؟

القطن المصري محصول استراتيجي يحمل قيمة تاريخية واقتصادية كبيرة، وتطويره يساهم في خلق فرص عمل في القطاع الزراعي والصناعات المرتبطة به، ويرفع القيمة المضافة من خلال التصنيع الحديث، ويعزز مساهمته في دعم الاقتصاد الوطني، حيث تصدر مصر سنويًا ما بين ٦٠ إلى ٨٠ ألف طن إلى نحو ٢٣ دولة، ونعمل على توسيع هذه الأسواق.

كيف توزعت الأقطان المفروزة هذا الموسم على المحافظات؟

جاءت محافظة كفر الشيخ في الصدارة بنسبة ٣٨,٥٩٪ من إجمالي الأقطان المفروزة، تليها محافظة البحيرة بنسبة ١٤,٥١٪. بينما في الموسم الماضي سجلت كفر الشيخ نسبة ٣٤,١٣٪، تلتها البحيرة بنسبة ١٧,١٧٪. وبلغت كمية الصنف سوبر جيزة ٩٤ نسبة ٦٦,٢٨٪، يليه الصنف سوبر جيزة ٨٦ بنسبة ١٢,٣٤٪، وبلغ إجمالي الإنتاج هذا الموسم ١,٢١٩ مليون قنطار زهر، منتجًا ١,٤٦٣ مليون قنطار شعر.

وإن شاء الله سيكون القطن هذا الموسم ٢٠٢٦/٢٠٢٧ أفضل من الموسم السابق من حيث المساحة والإنتاجية، كما تم من خلال التدريبات الإرشادية رفع وعي المزارعين لمتابعة النباتات والرش بمحفزات تحمل الحرارة والجفاف، لرفع مقاومة النباتات وتقليل الفقد في الزهر واللوز الحديث والعقد.

المساحات المزروعة تراجعت إلى 195 ألف فدان بسبب تحديات تسويقية وعالمية

ارتفاع درجات الحرارة أبرز تحديات الموسم وبرامج فنية لمواجهة الإجهاد الحراري

ضعف العائد وغياب سعر الضمان يدفعان المزارعين للعزوف عن زراعة القطن

كفر الشيخ تتصدر خريطة إنتاج القطن في مصر والوجه البحري في المقدمة

اللحوم البلدية تصل لـ450 جنيهًا والمجمدة بـ250

شعبة القصابين: استقرار أسعار اللحوم خلال رمضان والأسواق تلبي احتياجات المستهلكين

مصطفى محمد وهبة

مع دخول شهر رمضان المبارك، يزداد الإقبال على شراء اللحوم في الأسواق المصرية، حيث تصبح مكونات الإفطار والسحور محور اهتمام الأسر، ويتضاعف الطلب على اللحوم بأنواعها المختلفة، ويعد هذا الموسم من أكثر الفترات استهلاكًا للحوم، ما ينعكس بشكل مباشر على حركة البيع والشراء وأسعار المنتجات الحيوانية، ويجعل مراقبة الأسواق وضبط الأسعار أمرًا بالغ الأهمية لضمان استقرارها وتلبية احتياجات المستهلكين.

وفي هذا السياق، أكد مصطفى محمد وهبة، رئيس شعبة القصابين بالغرفة التجارية، أن الأسواق تشهد حالة من الاستقرار في الأسعار منذ نحو عامين، مشيرًا إلى أن الكميات المعروضة حاليًا كافية لتلبية احتياجات الشهر الكريم، موضحا أن الاستقرار الحالي للأسعار يعود إلى استقرار أسعار الأعلاف وسعر صرف الدولار، مؤكدًا أن زيادة الإنتاج المحلي ستساهم في تراجع الأسعار تدريجيًا خلال الفترة المقبلة.

واضاف أن أسعار اللحوم البلدية البقرية المحلية تتراوح بين ٤٠٠ و٤٥٠ جنيهًا للكيلو، بينما تتراوح أسعار اللحوم الكولومبي بين ٣٥٠ و٤٠٠ جنيه، وأسعار اللحوم الجاموسي الصغيرة تتراوح بين ٣٥٠ و٤٠٠ جنيه، فيما يسجل الجاموسي الكبير المستخدم في الفرم نحو ٣٠٠ إلى ٣٥٠ جنيهًا للكيلو.

أما اللحوم الضأني فتتراوح بين ٤٠٠ و٤٥٠ جنيهًا، والجملي بين ٣٥٠ و٤٠٠ جنيه، فيما تصل أسعار اللحوم السودانية والجيبوتية بالمجمعات الاستهلاكية إلى نحو ٣١٠ جنيهات للكيلو، وتراوح أسعار اللحوم المجمدة بين ٢٥٠ و٣٠٠ جنيه للكيلو، مؤكدًا أن هذا التوازن بين العرض والطلب ساعد على استقرار الأسعار مع دخول رمضان، رغم ارتفاع الطلب.

وأوضح وهبة أن موجة الارتفاع السابقة قبل عامين كانت نتيجة عدة عوامل من بينها صعود سعر صرف الدولار وارتفاع أسعار الأعلاف، لكنها بدأت تتراجع مؤخرًا، ما انعكس إيجابيًا على ثبات الأسعار الحالية.

وأضاف أن الإنتاج المحلي من اللحوم يغطي نحو ٥٠٪ من احتياجات السوق، بينما يتم استيراد النسبة المتبقية من عجول حية ولحوم مجمدة من دول مثل البرازيل وإسبانيا وأوكرانيا والهند والسودان وجيبوتي، مؤكدًا أن زيادة حجم الإنتاج المحلي سيُسهم في خفض الأسعار تدريجيًا، مؤكدًا قدرة السوق المصري على تلبية احتياجات المستهلكين طوال شهر رمضان دون أي نقص.

وأشار رئيس شعبة القصابين إلى اختلاف أسعار اللحوم بحسب النوع والاستخدام، فبينما تمثل اللحوم البلدية الخيار الأول لمعظم الأسر المصرية، تشهد اللحوم السودانية والجيبوتية إقبالًا من جانب شريحة معينة من المستهلكين نظرًا لتوازن أسعارها وجودتها، في حين تُعد اللحوم الجاموسي الكبيرة المستخدمة في الفرم خيارًا اقتصاديًا للمطاعم والمطابخ التي تعتمد على الفرم في إعداد أطباق رمضان التقليدية.

وأكد وهبة أن السوق يشهد توازنًا نسبيًا بين العرض والطلب خلال الشهر الكريم، مشيرًا إلى المتابعة المستمرة من قبل الغرفة لضمان توافر الكميات المطلوبة، بما يضمن عدم حدوث أي زيادات مفاجئة أو نقص في المعروض، ويتيح للمستهلكين الحصول على منتجات اللحوم بمستوى أسعار مستقر وجودة عالية طوال الشهر.

بعد تحقيق الاكتفاء الذاتي

تحول استراتيجي في إنتاج بنجر السكر واستئناف التصدير على الأبواب

مصطفى جودة:

التوسع مكّن الدولة من تعويض الفجوة الاستهلاكية

بعد سنوات من التحديات والضغوط التي شهدها سوق السكر في مصر، نجحت الدولة في إحداث تحول استراتيجي ملموس أعاد هذا القطاع الحيوي من دائرة العجز إلى مربع الاكتفاء الذاتي، ووضع الأسس لاستئناف التصدير مجددًا بعد توقف دام نحو ثلاث سنوات.

شهدت الدلتا الجديدة خلال الموسم الزراعي الحالي زراعة مساحات واسعة من بنجر السكر باستخدام أصناف عالية الإنتاجية تتميز هذه الأصناف بجينات قوية وقدرة على تحمل التغيرات المناخية، إلى جانب تحقيق نسب سكر مرتفعة وجودة تصنيعية عالية، وقد أسهم هذا التوسع في رفع الإنتاجية لكل فدان، وزيادة المعروض المحلي بشكل كبير، وتقليل الاعتماد على الاستيراد، بما يعزز تحقيق الاكتفاء الذاتي ويتيح تكوين فائض قابل للتصدير.

ولم يكن الهدف مجرد زيادة الإنتاجية مؤقتًا، بل استند إلى رؤية استراتيجية شاملة، تهدف إلى ضمان استقرار الأسعار، توفير العملة الصعبة، ودعم ميزان المدفوعات، بما يحقق قيمة مضافة للاقتصاد الوطني ويعزز تنافسية السكر المصري في الأسواق العالمية.

الزيادة الكبيرة في إنتاج بنجر السكر انعكست بشكل مباشر على صناعة السكر، التي تعد أحد الملفات الاستراتيجية ذات الأولوية للدولة، فتوافر الخام المحلي ساعد على خفض الاعتماد على الاستيراد، وزيادة كفاءة تشغيل المصانع، وتحقيق استقرار الإنتاج، ويضم السوق المصري نحو ١٦ شركة كبرى لإنتاج السكر، منها ٨ شركات حكومية، وتبلغ احتياجات الاستهلاك المحلي حوالي ٣,٥ مليون طن سنويًا، وهي كمية باتت مغطاة بالكامل من الإنتاج المحلي، مع تحقيق فائض يقترب من مليون طن، ما أتاح استئناف التصدير بعد توقف استمر ثلاث سنوات.

بنجر السكر محور التحول الاستراتيجي

أكد الدكتور مصطفى جودة، أستاذ متفرغ ورئيس بحوث بقسم أمراض الذرة والمحاصيل السكرية بمعهد بحوث أمراض النباتات، أن التوسع الرأسي في زراعة بنجر السكر واستخدام أصناف حديثة مكن الدولة من تعويض الفجوة الاستهلاكية الناتجة عن الزيادة السكانية المطردة، ورفع إنتاجية الفدان إلى مستويات قياسية، وصلت في بعض الحالات إلى ٤٠ طنًا للفدان، فيما بلغ متوسط الإنتاجية نحو ٢١ طنًا للفدان، مقارنة بالإنتاجية السابقة.

وأوضح جودة أن التوسع الحالي يستند إلى محورين: الأول التوسع الأفقي عبر زيادة المساحات المزروعة في مناطق متعددة مثل الحامول، النوبارية، الفيوم، والدقهلية، والثاني التوسع الرأسي عبر زيادة الإنتاجية لكل وحدة مساحة، وهو ما عزز القدرة على الاعتماد على بنجر السكر كبديل رئيسي عن سكر القصب.

وأضاف أن قصب السكر ما زال يزرع في مناطق مثل المنيا، وتم تعديل بعض المصانع مثل أبو قرقاص لإنتاج السكر من البنجر، بما يعكس التوجه نحو اكتفاء ذاتي مستدام.

وأشار جودة إلى أن استهلاك الفرد في مصر سجل حوالي ٣٤ كجم سنويًا، وهو معدل مرتفع مقارنة بالسنوات الماضية، داعيًا المواطنين إلى خفض الاستهلاك بما يحقق التوازن الصحي، مضيفا أن الإنتاج المصري لا يقتصر على بنجر السكر فقط، بل يشمل محاصيل بديلة مثل الاستيفيا المزروعة في المنيا ومناطق محدودة بالوجه القبلي، والتي توفر سكريات طبيعية أكثر أمانًا على الصحة، إلى جانب الذرة الصفراء لإنتاج شراب الجلوكوز وشراب الذرة عالي الفركتوز، بإنتاجية تصل إلى ٢٥٠ ألف طن سنويًا، تدخل في الصناعات الغذائية المختلفة.

يعكس هذا التحول اهتمام الدولة المتزايد بالمحاصيل الاستراتيجية، وخاصة السكرية، من خلال التوسع في المساحات المزروعة، وتطبيق أحدث الممارسات الزراعية، ودعم المزارعين، واستخدام التقاوي عالية الإنتاجية، ومع استمرار هذه السياسات، تتجه مصر بخطى ثابتة نحو تحقيق اكتفاء ذاتي مستدام من السكر، يضمن الأمن الغذائي، ويعزز مساهمة القطاع في الاقتصاد الوطني، ويعيد للمنتج المصري مكانته التنافسية على الصعيدين الإقليمي والدولي.

www.facebook.com/AlamALmalNews
AlamALmalNews